

سياسة اللبرلة⁽¹⁾ في الجزائر

ويليام ب. كوانت⁽²⁾
نقله إلى العربية :
نصير سمارة⁽³⁾
ناجية حمدي⁽⁴⁾

إن اندلاع أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988، حتى وإن كانت محدودة النطاق، تُبَيِّن حقيقة أن أسلوب الحُكم السُّلطوي «الكلاسيكي» لفترة «بومدين» لم يُعد مُناسباً. تَسْتَطِيع أن تُلاحَظ، خلال سنوات 1980، بعض الانفتاح الاقتصادي والسياسي للنظام، دون أن تُحدُث تَغْيِيرات كبيرة في الهياكل الرسمية. وظَهَرت على الشعب الجزائري علامات التَّعب والقلق وتَعَرَّض النظام لانتقادات من عِدَّة مُعسِّكرات، وأصبح الفساد مُشكلة شائكة، في الوقت الذي أثرى كثيراً بعض الجزائريين أنفسهم بينما غَرَّق آخرون في الفُقر، وتَسارعت التَغْيِيرات الاجتماعية باتجاه تَوَثُّق العلاقة مع فرنسا (غالباً ما يتم تَنَاول وبسهولة الجزائر العاصمة من خلال التلفزيون الفرنسي)، وسَاعَد ظُهُور جماعات المعارضة الإسلامية، على خَلْق مزيج أكثر تَقَلُّباً. ثم جاء الانهيار الاقتصادي لعام 1986، ولم يَبْقَ إلا القليل لِنُشُوب الحريق.

لكن كان ولا يزال يُنظَر إلى هذه الأحداث على أنها مزيج من الظروف. فقد كانت أحداث أكتوبر 1988 على الأرجح احتجاجات عفوية وتَصَرَّف مُدبر سياسياً لتقويض

1. تُمثِّل «سياسة اللبرلة (La politique de libéralisation)» الفصل الرابع (ص ص 59-84) من كتاب:

وليام ب. كوانت، المجتمع والسلطة في الجزائر: عقد الانشقاقات.

2. QUANDT William B, Société et Pouvoir en Algérie : La décennie des ruptures. (Traduit de l'anglais par : BENSEMmane M'hamed, BENABDELAZIZE Mustapha et BENZENACHE Abdessahal), Alger : Editions Casbah, 1999.

3. أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر.

4. أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة تيزي وزو (الجزائر).

نظام لا يحظى بشعبية. وفي أثناء موجة الاحتجاج والعنف السياسي، شُهدت تعبئة فئات اجتماعية متباينة ضد النظام، في حين ظهرت الانقسامات داخل النظام.

في أوقات معينة حيث تتسارع الأحداث، تُعقد تحالفات مصلحيه غير مألوفة. بعد مظاهرات أكتوبر 1988، استولى الإسلاميون بسرعة على زمام المبادرة في إدارة العملية، طالما أن الحرس القديم للحزب، حدّد لنفسه هدف تعزيز مصالحه السياسية على حساب الشادلي بن جديد. الشادلي، من جانبه، وفي محاولة لتجنب الانتقادات الموجهة لجهة التحرير الوطني (FLN)، بدأ ينأى بنفسه عنها. وينبغي أن يُنظر إلى معظم الإجراءات التي أُخذت عقب احتجاجات أكتوبر على أنها سباق بين عدة مراكز قوى في السلطة: الرئيس ودائرته من الإصلاحيين، الجيش، الإسلاميين وأخيراً عامة الشعب، الذي ودّ أن يُعرب عن عدم رضاه وغضبه. بالإضافة إلى ذلك، أتممت كل من هذه المجموعات «الفاعلة» بالانقسامات الداخلية، ومن هنا كانت الحاجة لمراقبة المناورات التي انغمست فيها الزمر المعنية بغيّة الوصول إلى السلطة. لم يكن هذا، بطبيعة الحال، تقليل لأهمية الرهانات التي كانت موجودة، ولكن مثل هذا في حدّ ذاته، أظهر اللعبة السياسية بشكل واضح، وأن كل فاعل حاول، إلى حدّ ما، التلاعب بالآخرين، ونزع سلاحهم، والبقاء مُتقدماً عليهم من الناحية الاستراتيجية، أو استمالتهم. وهذا ما أدى، بشكل غير مُتوقع تماماً، إلى ميلاد فترة وجيزة بدّت وكأنها انفتاح ديمقراطي.

ولو أن قواعد العمل لفترة «بومدين» تمّ هي الأخرى اختراقها لحدث ما حدث، أو بالأحرى لو كان هذا النظام يُشبهه ذلك الذي في سوريا، والعراق، أو حتى في تونس أو مصر، وبالتالي إذا وقعت هذه الأحداث فيها، لكانت قد قُمعت بشدة كما هو الحال في الجزائر، ولا تُخذت الأنظمة تدابير مُتطرفة لمنع تكرار مثل هذه الحالات. ربّما كان يميل الشادلي للعودة إلى سياسة الرقابة الصارمة، ولكن ظلّ تحت تأثير الجيش والحزب؛ والحال أن، هذه الأحداث أثبتت عدم شعبية النظام ومُرتكزاته. ورّبما كان الشادلي يتوخّى استخدام «مناورة غورباتشوف» (Gorbachev)، في الانفتاح السياسي، أو «الغلاسنوست» (Glasnost) - أي الشفافية - التي من شأنها أن تُضعف الحزب في حين تُقدم له بداية سياسية جديدة كمُصلح (وبطبيعة الحال، في العام 1988، لم يكن بالإمكان التنبؤ بنهاية شائنة لغورباتشوف). إن أيّ مُراقب من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الوسطى كان يتساءل، في ذلك الوقت، إذا كان من المُمكن التخلي عن الصرح القديم للحزب الواحد دون المُخاطرة بالتسبّب في الانتحار السياسي؛ وهو في أيّ حال، ما يُدو أن «غورباتشوف»

إِعْتَقَدَهُ. وعلى أيّ حال، فَاجَأَ الشاذلي العديد من الجزائريين من خلال شُرُوعه دون تردد في برنامج إصلاحات جريئة.

مَيَّزَ أنفراد الجزائر بهذا الالتزام الراسخ في مسار التحول الديمقراطي، حُدُوثَهُ على عَجَل، مع حُضُور مُحْتَشَمٍ للديمقراطيين الناشطين محلياً للمشاركة في اللّعبة¹. وطبعاً، فإن الخطوات الأولى نحو الديمقراطية أو الانفتاح غالباً ما تكون أقلّ من المناورات الدفاعية لأشخاص يَسْعَوْنَ للاحتفاظ بالسلطة. وهذا ليس مُحَوِّلاً عن المثل الديمقراطية بقدر ما هو خلق لديناميكية التغيير: والتي تَنشَأُ عن الصراعات التي تحدث داخل النظام، وخصوصاً بين الزُمر المتجابهة بداخله، والتي تَرى فيها فرصة لتحسين مواقعها. وللقيام بذلك، تَنسُجُ علاقات جديدة مع القوى الصاعدة، بينما تَقْطَعُ القوى الحيّة الأغصان الميّتة للنظام القديم الذي أصبح لا يَحْظَى بشعبية². وعُمُوماً، بهذه الطريقة بدأت العملية الديمقراطية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية³. مع الوقت والتجربة، يُمكن أن تَجْلِبُ ممارسة الديمقراطية السياسيّة الزعماء إلى الالتزام بقواعد العمل المُحدّدة. ولكن، بدأ هذا الالتزام في البداية، وأنّه يَفْتَقِرُ للأخلاقية، ولجأ بدلاً عنها إلى الحيل والتلاعبات⁴.

ومع ذلك، كانت التغييرات التي حدثت بين 1989 و 1991 مذهلة حقاً، بالنسبة للمجتمع الجزائري، أو على الأقل بالنسبة لأولئك الذين أفصحوا لنا عن نواياهم. بمُجرد انفتاح النظام، لا أحد بإمكانه التنبؤ كيف سَتَطَوَّرُ الأمور. ولكن كان هناك الكثير من الارتجال، وتعكس القرارات المتخذة نقصاً مذهلاً في نفاذ البصيرة. انتهت التجربة برمتها بطريقة مُحالفة تماماً لكل ما خَطَطَ له الفاعلين أو أملوه⁵. باختصار، كان للأحكام السياسيّة المُصاغة نتائج غير متوقعة وغالباً ما كانت وخيمة؛ ولكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الصراعات الحادة التي حدثت بين مختلف الزُمر، بدأت القرارات المتخذة معقولة وحتى أنّها مفهومة. في الواقع، إن اللّعبة ستكوّن مُختلفة لو كان النظام يَصُم بدخله قيادة موحّدة، ومعارضة متماسكة. وبدلاً من ذلك، فإن نصف دَرِيزَةِ الفاعلين الرئيسيين على أدنى تقدير، حاول كل واحد منهم تَصَوَّرُ أفضل طريقة للحفاظ على أو الوصول إلى السلطة. ولذلك ليس من المُستغرب أن أخطاء هائلة قد أُرْتُكِبَت.

إن أوّل تجربة للإصلاح السياسي في الجزائر أمر مُهم في حدّ ذاتها. وتُذكرنا بأنّه من الصعب تغيير العادات القديمة، وخلق قواعد جديدة وانفتاح النسق السياسي دون المُجَارَفَةِ بالنظام والأمن. ونحن نرى أيضاً أن المُشكلة التي تُواجه النظام السُلْطَوِي هي أنّه يُحاول مُواجهة تحدّات من قبل مُعارضة سُلْطَوِيّة على حدّ سواء. وبمُجرد إجراء التعديلات اللازمة على الأيديولوجية، وتحديد الشخصيات، يَمِيل كلا الجانبين إلى أخذ

كل السلطة، والحالة هذه تُماثل الإجراءات المُستخدَمة^٤. إن تعريف اللُعبة السياسية ليس هو بالتأكيد تقاسم السلطة وكما فهمها الزعماء الأوائل: إنها أساساً الاستسلام لمُيول الانتقام وتبادل الاتهامات.

يُسمَح انفتاح النظام السياسي بنُشوء أشكال مُختلفة من الدياغوجية. فأولئك الذين يُمارسون السلطة أو يُسيئون استعمالها قد يُواجهون مخاطر عالية من قبيل اتهامهم بارتكاب جرائم بشعة. فيخشون من أن يُحكم عليهم، والذي قد يصل إلى الإعدام، في حالة ما إذا وصلت المعارضة بدورها إلى السلطة. إن العسكري نادراً ما يكون مُساعداً مُتحمساً لبدايات عملية ديمقراطية: قد تسعى المعارضة لكسب ود المؤسسة العسكرية، ولكن في حالة فشلها، يُمكن أن تذهب إلى حد طلب انسحاب الجيش من المشهد السياسي؛ وهي علامة تبعث دائماً على القلق لكبار الضباط الذين يُحاطرون بحياتهم وثروتهم إذا ما وصلت المعارضة إلى السلطة.

وعلاوة على ذلك، للانفتاح جانب إيجابي ومثير: فيحل الأمل محل رتابة الحياة اليومية، على الأقل في بداياتها. والأشخاص الذين كانوا يُخشون من الكلام وجدوا أنفسهم فجأة طولي اللسان. وتخلق الحرية بيئة مُثيرة تتواجد فيها مُختلف التيارات، التي بعد أن عانت من القمع لفترات طويلة، ظهّرت إلى النور؛ وتزدهر الحياة الثقافية والفكرية مرةً أخرى؛ ويظهر المجتمع المدني، مع انفجار المنظمات، البعض منها تناولت مواضيع كانت تُعد من أكبر المحرمات، بما فيها تلك التي شجبت التعذيب وأوصت باحترام حقوق الإنسان. وقد تفتقر هذه المنظمات إلى الحيوية والقدرة على التحمل، والحقيقة أنها تظل تُترجم بشكل فعال المشاعر الجماعية. بعد بضعة أشهر فقط، سرعان ما أصبحت طرائق العمل روتينية والتي من المُحتمل أن تُرسل الجُناة إلى السجن.

يُمكن تعلم الكثير عن الدور الذي يلعبه الجيش في عملية التغيير السياسي في الجزائر. فإينما سمحت الأنظمة بانفتاحها، أدى تكليف الجيش بدور مُحدد إلى مُشكلة كبيرة: من الصعب للغاية إزاحة الجيش عن السياسة، كما توضح حالات كتركيا والشيلى. إلا أنه لا يزال بوسعنا أن نفعل ذلك بمهارة، وبمزيد من النجاح بالتأكيد مما فعل في الجزائر.

كشفت فترة الاصلاحات في هذا البلد أيضاً أهميتها في القياس عليها حيث يُستشهد بها كنموذج ينبغي مُجنّبه، وذلك في كلا من الجزائر وأماكن أخرى. فعندما قمع وبُغف المصريين والتونسيين الأحزاب الإسلامية، تَتمّموا بأن هذا من أجل مُجنّب حالة جزائرية أخرى قد تتكرّر عندهم. وعندما لَفَظَ العسكريين الأتراك بتهديدات غامضة ضد القيادات الإسلامية باسم الحفاظ على المبادئ العلمانية للدولة، كانت الجزائر حاضرة

بُقُوَّة في عُقُولِهِمْ. وَبِحُكْم قُرْبَانِهِمْ، فَإِنَّ الْقَادَةَ الْجَزَائِرِيَّينَ الَّذِينَ تَوَلَّوْا السُّلْطَةَ فِي أَوَائِلِ سَنَوَاتِ 1990، وَسَجَّلُوا حُضُوراً مَقْبُولاً خِلَالِ الْفَتْرَةِ الْأُولَى مِنَ الْإِصْلَاحَاتِ. وَعَدُّوْا، رَغْمَ كَثْرَةِ انْشِغَالِهِمْ الْأُخْرَى، بِعَدَمِ تَكَرَّرِ نَفْسِ الْأَخْطَاءِ. هَلْ يُمَكِّنُ لِلْجُهُودِ الْأُولَى الْمَبْدُوءَةَ بِقَصْدِ إِصْلَاحِ الْمَوْسَسَاتِ أَنْ تُجَنَّبَ مِثْلُ هَذَا الْعَنْفِ؟ وَهَلْ هَذَا الْعَنْفُ ذَاتُ صِلَةٍ مَعَ التَّارِيخِ الْعَامِ لِلْجَزَائِرِ، الَّذِي غَلَبَ عَلَيْهِ سَفْكَ الدِّمَاءِ، أَوْ مَعَ طَبِيعَةِ شَعْبِهَا، وَمَعَ الْإِسْلَامِ؟ أَمْ أَنَّهُ نَتَاجُ تَوْفِيقَاتٍ بَيْنَ الْقُوَى السِّيَاسِيَّةِ، جَنْباً إِلَى جَنْبٍ مَعَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْقَادَةِ وَخِيَارَاتٍ أُخْرَى اتَّخَذَتْ فِي اللَّحْظَاتِ الْحَاسِمَةِ، يُمَكِّنُ أَنْ تُؤَدِيَ إِلَى نَتَائِجٍ مُخْتَلِفَةٍ؟ كَانَ فَشْلُ الْإِصْلَاحَاتِ أَمْرًا لَا مَفْرَ مِنْهُ، لَقَدْ كَانَ حَتْمِيًّا بِأَتَمِّ مَعْنَى الْكَلِمَةِ، أَوْ أَنْ سَبَبُهُ الْقَرَارَاتِ السَّوِيَّةِ الْمُتَّخَذَةِ مِنْ قَبْلِ السِّيَاسِيِّينَ، وَلَكِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومَةِ مِنَ الْخَطَأِ؟. وَإِنْ كَانَتْ لَا تَزَالُ تَرْتَبِطُ بِالضَّرُورَةِ بِتَارِيخِ فِتْرَةٍ مُهِمَّةٍ لِأَوَّلِ تَجْرِبَةٍ دِيمُقْرَاطِيَّةٍ فِي الْجَزَائِرِ وَلَكِنَّهَا كَانَتْ وَجِيزَةً. وَسَيَتِمُّ تَنَاوُلُ هَذِهِ الْقَضَايَا بِشَكْلِ أَكْثَرِ وَضُوحٍ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

أولاً: الإِصْلَاحَاتِ السِّيَاسِيَّةِ

بَعْدَ التَّدْخُلِ الْعَسْكَرِيِّ الْعَنِيفِ لِقَمْعِ احْتِجَاجَاتِ أَكْتُوبَرِ، مِمَّا أَدَّى إِلَى سُقُوطِ مِائَاتِ الْقَتْلَى وَالْجُرْحَى، وَجَدَ «الشَّادَلِي» كِبَاشَ الْفِدَاءِ ضَمْنَ إِطَارَاتِ الْأَمْنِ الْعَسْكَرِيِّ وَجِهَةً التَّحْرِيرِ الْوَطْنِيَّ، وَقَامَ بِفَصْلِهِمْ مِنْ وَظَائِفِهِمْ دُونَ سَابِقِ إِنْذَارٍ⁷. بَعْدَ فِتْرَةٍ وَجِيزَةٍ، تَمَّ تَعْيِينُ «قَاصِدِي مَرْبَاحٍ» رَئِيساً لِلْوُزَرَاءِ، الَّذِي كَانَ فِي بَدَايَةِ سَنَوَاتِ 1980 عَلَى رَأْسِ الْأَمْنِ الْعَسْكَرِيِّ، وَالَّذِي كَانَ مِنَ الْمَفْتَرَضِ أَنَّهُ يَعْرِفُ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً عَنْ مُخْتَلَفِ الْحَرَكَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ الْمُعَارِضَةِ لِلنِّظَامِ. شَكَلَ هَذَا الْإِخْتِيَارُ مُفَاجَئَةً، فَبَقْدَرُ مَا كَانَ «مَرْبَاحٍ» مُرْتَبِطاً مَعَ الْأَمْنِ الْعَسْكَرِيِّ الْمَكْرُوهِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَحْظِي بِشَعْبِيَّةٍ قَلِيلَةٍ، وَلَكِنْ رُبَّمَا كَانَ مُفِيداً فِي الْحِفَازِ عَلَى قُوَاتِ الْأَمْنِ وَرَاءَ الرَّئِيسِ الْمُبْتَلَى.

وَعِلَاوَةً عَلَى ذَلِكَ، اقْتَرَبَتِ الْعُهُدَةُ الرِّئَاسِيَّةُ «لِلشَّادَلِي» مِنْ نَهَايَتِهَا. وَأَثْنَاءَ التَّحْضِيرِ لِإِعَادَةِ انْتِخَابِهِ، شَجَعَ «الشَّادَلِي» اعْتِمَادَ الْعَدِيدِ مِنَ التَّعْدِيلَاتِ الدِّسْتُورِيَّةِ فِي مَطْلَعِ تَشْرِينِ الثَّانِي/نُوفَمْبَرِ، وَالتِّي تَعْكَسُ عَزْمَهُ عَلَى مُوَاصَلَةِ الْإِصْلَاحَاتِ وَمَنْحِ الْمَزِيدِ مِنَ الْحُرِيَّاتِ لِلْمَوَاطِنِينَ. عَقَدَتْ جِهَةُ التَّحْرِيرِ الْوَطْنِيَّ مُؤْتَمَّرَهَا خِلَالِ الشَّهْرِ نَفْسِهِ، وَأُخْتِيرَ «الشَّادَلِي» بِاعْتِبَارِهِ الْمُرْشَحَ الْوَحِيدَ فِي الْإِنْخِبَاتِ الرِّئَاسِيَّةِ. وَمَعَ ذَلِكَ، تَحَدَّثَ فِي الْمَوْتَمَرِ عَنْ إِمْكَانِيَّةِ إِنْهَاءِ مُمَارَسَةِ احْتِكَارِ الْحَزْبِ لِلْحَيَاةِ السِّيَاسِيَّةِ فِي الْبِلَادِ. وَغَابَ عَنِ الرَّئِيسِ أَنْ يَطْلُبَ مُبَاشَرَةً اعْتِمَادَ نِظَامِ التَّعْدِيدِيَّةِ الْحَزْبِيَّةِ. وَهَذَا مَا دَفَعَ الْمَوْتَمَرُ لَتَمْرِيرِ قَرَارٍ مُحْذِرٍ فِيهِ مِنْ أَنَّهُ

«في ظل الظروف الراهنة»، تمثل التعددية الحزبية «خَطراً على الشعب، على الأمة وعلى الوحدة الوطنية بوجه خاص»⁸. تَوَقَّع المراقبين إدخال بعض الاصلاحات على الحزب، لكن لا شيء من ذلك تَحَقَّق. في نهاية شهر ديسمبر، أُعيد انتخاب «الشاذلي» لعهدة ثانية من خمس سنوات، مع ما يُقارب من 80 في المئة من الأصوات لصالحه.

وَنَظَرًا لرغبته في الوقوف فوق السياسة الحزبية ولعب دوره كرئيس مُنْتخَب، سَعَى الشاذلي لصياغة دستور جديد؛ وقد حُرِّر في المقام الأول من قبل حلفائه الاصلاحيين. وتَمَّ المصادقة عليه في استفتاء 23 فبراير 1989 بنسبة 73 في المئة من الناخبين⁹. يُعَدُّ هذا الدستور الجزائري الثالث الجديد، من جميع وجْهات النظر، خُطوة مُهمّة نحو الليبرالية.

سيكون من السهل إنكار أهمية وثيقة دستورية في بلاد تشهد دستور جديد كل عشر سنوات، ومع كل رئيس جديد. ومع ذلك يُمكننا أن نعتبره كبرنامج لتغيير الخيارات الأساسية، وبعد وقت قصير، من حبر على ورق، شَاهَدْنَا ممارسات جديدة تَتَكَرَّس.

إن الجانب الأكثر إثارة للدهشة من هذا الدستور الجديد هو أنّه لم يُطابق هوية الدولة مع حزب جبهة التحرير الوطني الوحيد. لم يَذْكُر هذا في النص. وبالمثل، الاشتراكية، التي كانت جزءاً هاماً من النظام الدستوري، لم تُذْكَر في أيّ مكان منه. وأَصَرَ الدستور بدلاً من ذلك على إنشاء نظام قانوني من ثلاث سلطات: التنفيذية، التشريعية والقضائية. ووعَدَ أيضاً بضمان الحريات الفردية الهامة، بما في ذلك «حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات والاجتماع» (المادة 39) وحرية تشكيل «الجمعيات ذات الطابع السياسي» (المادة 40). لم يكن هذا التدبير الأخير بعيداً عن حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وبهذه الطريقة تمّ تفسير ذلك وبسرعة في السياسات. كان الباب مَفْتُوحاً أيضاً للصحافة المُستقلة، وفي وقت قصير، غُمِرَت الجزائر من قبل الصحف والمجلات الجديدة، وغالبا ما كانت مُثيرة جداً للاهتمام.

أعطى دستور العام 1989، مثل الدساتير السابقة، صلاحيات واسعة للرئيس، بما في ذلك الحق في إعلان حالة الطوارئ والتشريع بمراسيم. ومع ذلك، كان بعيداً نوعاً ما عن صورة الرئاسة القديرة (القاهرة). فعلى سبيل المثال، حتى ولو كان الرئيس لا يزال يُختار الوزير الأول ومجلس الوزراء، فإن البرلمان لديه السلطة لمعارضة هذا الاختيار. وبالمثل، يُمكن أن يَرْفُضَه عن طريق مُلْتَمَس الرقابة. وفي كلتا الحالتين كان مَطْلُوباً من الرئيس أن يُقدِّم حكومة جديدة. وإذا ما رَفَضَ المجلس مَنَحَ الثقة للحكومة الجديدة، فسَيَنْحَلُّ وُجُوباً، وتُجرى انتخابات جديدة لانتخاب مجلس جديد.

أعلن الدستور الجديد، مثل سابقه، أن الإسلام دين الدولة وحتى أنه أنشأ المجلس الإسلامي الأعلى لتتوير الرئيس في قراراته. وعلى الرغم من أن دور هذا المجلس ظل غامضاً، إلا أن هذه المؤسسة كانت مجرد مؤسسة من مؤسسات العصر. فقد اختفت الاشتراكية والإسلام هو الذي جاء ليحل محلها.

يبدو بالتأكيد أن الدستور مهّد الطريق للبرالية والتعددية، ولكن تعتمد أشياء كثيرة على الطريقة التي سيتم تنفيذها بها. فالبرالية لا تضمن أن الديمقراطية ستتبع. وكانت إحدى الاختبارات الأولى قادمة من القانون الجديد حول إنشاء الأحزاب السياسية.

أبلغ «الشادي»، في مارس 1989، اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني أن الوقت قد حان لترك الأحزاب الأخرى للتعبير عن نفسها. رُبما الأهم من ذلك، أنه أجبر ضباط الجيش الذين هم أعضاء في اللجنة المركزية على ترك الحزب. من تلك اللحظة، بدأ «الشادي» بالفعل في الحديث عن ضرورة تجديد الحزب، بدءاً من القاعدة. ما بدا أنه تهديد قويّ موجه ضد «بارونات» الحزب. ومع حلول صيف 1989، ضغطت عدد من «الجمعيات ذات الطابع السياسي» على الحكومة ليتم الاعتراف بها كأحزاب سياسية. وظهر القانون الجديد للأحزاب السياسية في أوائل شهر يوليو/ جويلية، وصرح وزير الداخلية أنه يؤيد الديمقراطية ودعاً هذا الأخير حتماً إلى نظام التعددية الحزبية¹¹. بعد فترة وجيزة، شرعت الحكومة في الاعتراف الرسمي بأولى الأحزاب التي لا تزال تسمى «الجمعيات ذات الطابع السياسي». وقد نصّ قانون الأحزاب على عدم جواز إنشاء أي حركة سياسية على أساس ديني، لغوي أو جهوي. وقد تمّ إدخال هذا الترتيب لحظر وجود الأحزاب التي تدعي الإسلام أو تطالب بالحقوق الثقافية الأمازيغية. ومع ذلك، بدلاً من تطبيق التفسير الضيق لأحكام هذا القانون، سارعت حكومة «قاصدي مرباح»، التي لم تعرف بعد دفء الإصلاحات، إلى الاعتراف رسمياً بالتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) لسعيد سعدي والجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)¹². من الصعب معرفة ما كان يدور في خلد «الشادي»، ورُبما ما كان أصل القرار، من خلال السماح للجبهة الإسلامية للإنقاذ من دخول الساحة السياسية؛ ومع ذلك، أرادت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن تبدو وكأنها حليف محتمل، وتوقّعت ضد الاتجاهات المحافظة داخل جبهة التحرير الوطني¹³.

ومع ذلك، بعد مرور أيام قليلة على هذا القرار، أعلن «الشادي» انسحاب «مرباح» من منصبه كرئيس للوزراء واستعفى عنه في هذا المنصب بالإصلاح «مولود حمروش»، وكان يعمل أميناً عاماً للرئاسة تحت سلطة «الشادي»، والذي جاء من الجيش¹⁴. وفي

خَصَمَ معركة من الإجراءات واستناداً على الدستور، اُخْتِجَ «قاصدي مرباح» على أن «الشاذلي» ليس له الحق في عزله، بالنظر إلى أن البرلمان قد أَعْرَبَ عن ثَقَّتِهِ في حكومته من خلال التصويت لصالحها. ولكن على الرغم من أن الدستور كان واضحاً، وكان الرئيس مُحَقَّقاً تماماً في تعيين وإقالة الحكومة؛ كان لزاماً بالتالي على «مرباح» أن يَفْسَحَ المجال لـ «حمروش». وَلَمَحَ أَنَّهُ لم يَفْعَلْ ذلك عن طيب خاطر، واستمر في لعب دور فعال وراء الكواليس، والتَمَسَ بالتأكيد بعض الاتصالات القديمة له في الأجهزة الأمنية.

تَوَلَّتْ حكومة «حمروش» زمام الأمور في وقت كان فيه الاقتصاد يَمُرُّ بأزمة خطيرة. وكانت هناك حاجة إلى الإصلاحات حتى ولو أَنَّهُا كانت لن تَجْلِبَ الانفراج حلالاً. في الواقع، إن بعض الإصلاحات رُبَّمَا تُفَاقِمُ الأمور على المدى القصير¹⁵. كان على «حمروش» أن يُواجه هذه المشاكل يَوْمِيًّا، ولكن أن يُواجه القنَاصَةَ في صُفُوفِ المُحَافِظِينَ لجهة التحرير الوطني، والتي لا تَزَالُ تُسَيِّطِرُ على البرلمان؛ كان عليه أيضاً أن يَعْتَمِدَ، أكثر فأكثر، على أحزاب المعارضة، ومن بين أهمها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. فدَعَمَتِ الجبهة الإسلامية للإنقاذ الإصلاحات على الصعيد الاقتصادي، أمَّا بشأن المسائل الهامة الأخرى فكانت دائماً على خلاف مع الحكومة¹⁶.

ثانياً: صُعود الجبهة الإسلامية للإنقاذ

لقد كان الإسلام منذ فترة طويلة جزءاً لا يتجزأ من الهوية الجزائرية، ولكن أُسْتُخْدِمَ أيضاً، خلال سنوات 1980، للتعبير عن الاحتجاج ضد نظام مَكْرُوه بشكل مُتزايد¹⁷. شَكَلَ تَسْيِيسُ الإسلام أيضاً، حالة قريبة جداً من حَرَكَاتِ مُثَالَّةٍ في الشرق الأوسط، شَمِلَتْ عدداً كبيراً من التيارات. تَأَلَّفَتِ الجبهة الإسلامية للإنقاذ من المُحَافِظِينَ ثقافياً، الذين تَشَبَّهُوا بالقيم التقليدية، والذين عَمَلُوا على ترقية اللغة العربية، في حين كانوا مُنْزَعَجِينَ من القيم الفاسدة التي يَحْمِلُهَا الغرب. سَعَوْا لتجنيد المُتَشَدِّينَ الإسلاميين ذوي الميول المُتَطَرِّفة، والذين يُرِيدُونَ الاستيلاء على مقاليد الدولة لإحداث ثورة حقيقية من شأنها أن تُعيد العدالة والكبرياء للجزائريين القَانِطِينَ¹⁸. وكان بعض الإسلاميين قد حَمَلُوا السلاح بالفعل، في حين كان آخرون يُحاوِلُونَ تنظيم أنفسهم محلياً لإرساء أُسُسِ الدولة الإسلامية¹⁹.

قبل انتفاضة أكتوبر 1988، كان من الصعب العُثُورُ على أناس يعتقدون بأن الإسلاميين سيَكُونُ لهم شأن في المستقبل. لم يَكُنْ أحدٌ يَعْتَقِدُ أن الإسلاميين كانوا وراء الاحتجاجات. ومع ذلك، فإن لديهم بالفعل بنية مُعَيَّنة؛ وكانت رَدَّةُ فعلهم سريعة عندما رَأَوْا بأن لديهم

هناك فرصة غير متوقعة لمباشرة بمفردهم حركتهم الاحتجاجية التي شملت رُبوع البلاد. من الواضح، أن الشاذلي اعترف بالقوة الإسلامية؛ فخلال يوم 10 أكتوبر، حيث تم فيه إراقة الكثير من الدم، التقى بثلاثة من القادة الإسلاميين طالباً منهم المساعدة لوقف الانتفاضة. ومن المفارقات، أن أحد مُحاوريه كان الشاب «علي بلحاج»، مُشعل الفتنة التي يتقاسم مسؤوليتها مع قادة إسلاميين آخرين يتحملون جزءاً من العنف الذي وقع في ذلك اليوم²⁰. أشعر الشاذلي بوضوح، خلال لقاءه بهؤلاء القادة، بأنه في حاجة إلى مساعدتهم لاستعادة النظام. بعد فترة وجيزة، شكّلوا حركتهم السياسية القويّة. تشكّلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ قبل وقت قصير من الاستفتاء على الدستور الجديد في مطلع العام 1989. وفي شهر أوت/ أغسطس من ذلك العام، قدّم طلباً رسمياً للاعتراف به كحزب سياسي²¹. وسَيَمّ الموافقة عليه من قبل حكومة «مرباح»، وذلك أياماً قليلة قبل الاطاحة به من على رأس الوزارة الأولى في أوائل شهر سبتمبر. شكّل الأعضاء الخمس عشرة المؤسسين للجبهة الإسلامية للإنقاذ مجموعةً متنوّعة إلى حدٍّ ما²². إنّها تُمثّل الشباب وكذلك الجيل القديم، المنحدرين من جميع أنحاء البلاد. برز اسمين من بين الكثيرين لقبولهما بصفة قائدين للجبهة الإسلامية للإنقاذ وهما: «علي بلحاج»، وهو ناشط كارزمي شاب مهووس بالفعل والحركة، أمّا الثاني فهو البكر الأكثر رصانة، ولكن الطموح جداً، «عباسي مدني». في الأشهر التي تلت ذلك، بدأ العديد من الأعضاء المؤسسين بالشجّار، في حين تركّ البعض الحزب. لكن «مدني» و«بلحاج» ظلّا متلاحمين، ويبدو أنّهما أدركا حاجة كل واحد للآخر.

استُبعد إسلاميون آخرون من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وقد كان هذا هو مصير «محمّوظ نحناح»، الذي كان يأمل في أن يلعب دوراً رئيسياً في أيّ جبهة إسلامية، ما اضطرّه إلى إنشاء حزب خاص به، وهو حركة المجتمع الإسلامي. كان «نحناح» قريب جداً من جماعة الإخوان المسلمين المتواجدة في مصر؛ وكان على اتصال بها بغية تشكيل منظمات جماهيرية في جميع أنحاء البلاد. كان ولا يزال ل«نحناح» منظمة قوية، من دون أن تحظى بدعم شعبي واسع.

وعلاوة على ذلك، انتهى أيضاً المطاف «بعبد الله جاب الله»، الذي لعب دوراً مهماً في حشد الطلاب الإسلاميين في منطقة قسنطينة، إلى إنشاء حزبه، النهضة. دخلت بعض الشخصيات السياسية ذات التوجّه الإسلامي الساحة أيضاً، ولكن ولا واحدة يُمكنها أن تتنافس مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي كانت شعبيتها مذهلة.

من كان هؤلاء الرجال العنيدون الذين شكّلوا الجبهة الإسلامية للإنقاذ؟ لقد كان الكثير منهم من الشباب العاطلين عن العمل، الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة المكتظة التي تُحيط بالمدن الكبرى، بما في ذلك الجزائر العاصمة²³. استثمروا المساجد، أيام الجمعة، للاستماع للشرائط المذبحة التي تحتوي على خطب «بلحاج» و«مدني». وأصبحت هذه المساجد نقاط حشد، ومُلتقى اجتماعية ومنابر سياسية. وعلى الرغم من تصميم النظام لفرض الإسلام الرسمي في المساجد، فإنه لا يمكنه الاحتفاظ بها تحت سيطرته. وإذا ما تمّ منع «بلحاج» و«مدني» من دخول أحد هذه المساجد الرسمية، فما كان عليهما سوى الذهاب إلى أحد المساجد الشعبية المنتشرة في كل مكان²⁴. وتطوّرت أيضا، من داخل وخارج محيط الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الجماعات المسلّحة، التي تلقى بعض أعضائها التدريبات في أفغانستان. ولذلك كانت تصرّفات الجبهة الإسلامية للإنقاذ متجاوزة لكل صلاحياتها كحزب سياسي²⁵. واعترفت علنًا بأن قوّاتها للأمن اعتكفت أحد الشباب باختصار، أصبح للجبهة الإسلامية للإنقاذ ميليشيا خاصة بها، وبدأت تعمل كدولة داخل الدولة²⁶. ووقعت مواجهات مسلّحة، في سنوات 1990، بين المتطرفين الإسلاميين والنظام.

يميل أغلبية الاصلاحيين ذو التوجه العلماني، في حكومة حمروش، إلى تبني موقف مُناقض مُجّاه الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وقد اهتموا قليلاً بفصاحة وتطرفيّة بعض قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وعلى وجه الخصوص «علي بلحاج»، لكنهم أدركوا قيمة الحركة السياسيّة التي جاءت لتأطير سُخط الشباب ومنعهم بالتالي من الانزلاق إلى العنف. ولكونها حزب مُرخص، يُمكن أن تُكون الجبهة الإسلامية للإنقاذ مسؤولة عن أفعالها، في حين تمّ حظرها، ما حوّلها إلى حركة سرّية. واستشعر «الشاذلي» أيضا أنه يُمكن استخدام الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتصفية الحسابات مع بعض مُنافسيه. وفي أيّ حال، شهدت هذه الفترة انعقاد اجتماعات مُنظمة بين النظام والقادة الإسلاميين، الذين بدّوا كما لو أنّهم جزء من النظام الجديد. وحتى العسكريون عقدوا اجتماعات معهم²⁷.

ثالثا: اختبارات القوّة

بمجرّد ما تعمل الديمقراطية، سيُكون من المنطقي اختبار علاقات القوّة من خلال الانتخابات. على الرغم من أن هناك العديد من الاعتبارات الإضافية، لا تزال الانتخابات حَجَر الزاوية السياسيّة في الديمقراطية²⁸. لكن من أين ستُكون البداية؟ اقترح النظام أولا، وبحذر طبيعي، إجراء انتخابات على المستوى المحلي، وهذا يعني على مستوى

البلديات والولايات. طالَب بعض المعارضين بَدَلًا من ذلك بإجراء انتخابات رئاسية أو تشريعية على الأقل. ومع ذلك، لا تزال المبادرة لدى الشادلي: الذي قَرَّر أن الانتخابات المحلية ستُجرى في منتصف عام 1990.

عَقَدَت جبهة التحرير الوطني، في أواخر شهر نوفمبر 1989، مُؤتمرها الاستثنائي للاستعداد للسياق الجديد لجزائر التعددية الحزبية. عَبَّرَتْ مُختلف العُصَب عن نفسها بوضوح، وخاصة تلك التي شَكَّكَت في الانفتاح الذي بَاشَرَهُ «الشادلي» والتي أَعْرَبَتْ عن أسفها لفترة «بومدين». على الجانب الآخر، كان هناك أولئك الذين دَافَعُوا عن اختيار التغيير والتجديد، والذين اتَّهَمُوا الحرس القديم في كونه أصل الأزمة المُتعدِّدة الأوجه التي عاشتها البلاد. بالكاد يُمكن العُثور على وحدة الحزب، ولم يُحاول مُؤتمره إخفاء التناقضات. وعلى الرغم من هذا، حَصَلَ «الشادلي» على ما أَرَاد: حيث حافظ «عبد الحميد مهري» (عَدِيل الرئيس) على منصب الأمين العام؛ وبالمثل، فإن كل الذين تَمَّ اقتراحهم لِعُضُوية المكتب السياسي أُنتُخِب عليهم؛ لم يَكُن «الشادلي» مُعزَّولاً تماماً عن جبهة التحرير الوطني.²⁹

وفي الوقت نفسه، تَمَّ اسْتِثْمار الساحة السياسية من قبل القوى السياسية الأخرى. وكان زعيم جبهة القوى الاشتراكية (FFS)، «حسين آيت أحمد»، قد عَاد من سويسرا للانضمام إلى المعركة الانتخابية. وهو تقريباً سَبْعُونِي (ابن سبعين سنة)، يَتَمَتَّع دائماً بشعبية كبيرة، خُصُوصاً لدى القبائل. أُعْتُرف رسمياً بحزبه، من قبل النظام، في أوائل ديسمبر، جَنِباً إلى جَنِب مع عشرات آخرين. بَدَأ قانون الانتخابات المُعدَّل لأجل الانتخابات البلدية والولائية لشهر يونيو/ جوان 1990 لصالح الحزب الأكبر، والذي يُفْتَرَض أنَّها جبهة التحرير الوطني. أُجِيزَ للأحزاب تَقْدِيم القوائم في كل دائرة انتخابية (البلدية والولاية). وإذا ما حَصَلَ أيُّ حزب على أغلبية الأصوات، سَيَتَم توزيع المقاعد على أساس تَنَاسُبي بين جميع الأحزاب التي حَصَلَتْ على أكثر من 7 في المئة من الأصوات. وإذا لم يَحْصُل أيُّ حزب على الأغلبية، يَتَلَقَّى الحزب الذي حَصَلَ على أكبر نتيجة نِصْف المقاعد زائداً واحداً، ويُقَسَّم الباقي تَنَاسُباً بين جميع الأحزاب التي فَازَتْ بأكثر من 7 في المئة من الأصوات. أَبْقَتْ هذه الطريقة في توزيع الأصوات على الأحزاب الصغيرة، وَرُبَّمَا شَجَعَتْ أَنْصارها للذهاب للتصويت.³⁰

كما يَسْمَح قانون الانتخابات للرجال بالتصويت بدلاً من زوجاتهم بِمُجَرَّد اسْتِظْهَار الدفتر العائلي. ووفقاً لأحد المصادر، صَوَّتَت الغالبية العُظْمَى من الرجال بهذه الطريقة.³¹ وبالإضافة إلى ذلك، يُمكن لأيِّ شخص التصويت عن طريق وكالة مكتوبة لحساب

ثلاثة أشخاص على أقصى تقدير. أدّت هذه الإجراءات في الأصل إلى انتهاكات كبيرة على مستوى صناديق الاقتراع.

نُصِّمَت الأحزاب، مع اقتراب موعد الانتخابات، وخاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، جبهة التحرير الوطني (FLN) وجبهة القوى الاشتراكية (FFS)، مسيرات شعبية كبيرة. وفي نهاية المطاف، قرّرت جبهة القوى الاشتراكية (FFS) عدم المشاركة في الانتخابات ودعت إلى مقاطعتها. وقد كان لهذه الدعوة بعض التأثير في منطقة القبائل، وربما أيضا في الجزائر العاصمة.

أفضت النتائج، بعد فرز الأصوات، إلى صدمة في صفوف السكان. حيث حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ انتصاراً مدهوياً. بحصولها على 4.3 مليون صوت، مقابل 2.25 مليون لجبهة التحرير الوطني. فمن مجموع 63 في المئة من المصوتين. أعطى ما يقارب من 34 في المئة من الناخبين المسجلين أصواتهم إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وفي ضوء أحكام قانون الانتخابات، ستفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في الواقع، بأغلبية كبيرة من المقاعد، سواء في البلديات أم الولايات³². وأبكت جبهة التحرير الوطني بلاءاً حسناً في المناطق الريفية. ويُنْتِ مُقارَنة بالمناطق الأخرى أنّها أقوى في الشرق، في الثلث الجغرافي المتكوّن من المدن التالية: باتنة، تبسة وسوق أهراس، أي في منطقة الشاوية أين ينحدر منها العديد من كبار ضباط الجيش. أمّا الجبهة الإسلامية للإنقاذ فسادت في الجزائر العاصمة وكذلك في المدن الغربية الكبرى.

رابعا: نحو المواجهة :

سرّع ما بدأت في الظهور تداعيات الهزيمة الأولى لجبهة التحرير الوطني في صناديق الاقتراع. فأظهر الإسلاميون جرأة أكبر، فُسِّمَت جبهة التحرير الوطني، وحاول الجيش تعزيز موقعه كحارس للدستور، إنّه يُريد دائما أن يبقى «فوق السياسة»³.

اختارت جبهة التحرير الوطني، في يوليو/ جويلية، مكتب سياسي جديد، اشتمل على المرشحين الذين فازوا في الانتخابات الأخيرة في حين اضطرّ للانسحاب أعضاء المكتب الذين كانوا في الحكومة، بما في ذلك الوزير الأول. الآن، ليس هناك ما يجمع الحكومة والحزب بشكل وثيق.

أعلن الوزير الأول، الذي أدار بصعوبة الإصلاحات الاقتصادية، عن تشكيل حكومة جديدة في يوليو/ جويلية. والجديد المدهش فيها هو تعيين لأول مرة وزيراً للدفاع، وظيفة

كثيراً ما كانت في الماضي مَحْجُوزَةً دائماً للرئيس. شُغِلَت هذه الوزارة من قبل «خالد نزار»، وهو رجل قَوِي الشخصية سَارَعَ إلى وَضْع حُلُقَاتِهِ في المناصب الرئيسية. واحد منهم، هو «محمد العماري»، الذي وُضِعَ على رأس قيادة القوات البرية. وقد لعب هذان الرجلان دوراً رئيسياً في السنوات التالية. وكان «محمد بتشين» الشخصية الأخرى القوية، برَأْسِهِ الأَمْنُ العسكري، لكنه تَقَاعَدَ في سبتمبر، رُبَّمَا احتِجَاجاً على تَسَاهُلِ النظام ضد الإسلاميين³⁴. وهو ما سُمِعَ عنه في وقت لاحق.

كما أَعْلَنَ رجال سياسة مُهمِّين، في خريف هذا العام، عن استِغْلَالِهِمْ إزاء جبهة التحرير الوطني. مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكْشِفَ أيضاً أَنَّ جبهة التحرير الوطني لم تُعَدِّ تُمَارِسَ احتِكَاراً على سياسة الحكومة: قَرَّرَ الحزب عدم البَتِّ في ما إذا كان ينبغي السَّحَابُ بِالْعَوْدَةِ السِّياسِيَّةِ لِرَجُلٍ كان قد سُجِنَ، ثُمَّ نُفِيَ، ثُمَّ عَيِّنَ رئيساً، يُدْعَى «أحمد بن بلة». الذي صَرَّحَ، في نهاية شهر سبتمبر، بعَوْدَتِهِ ولكن من دون إثارة ردِّ فعل مُتَحَمِّسٍ مُجَاهَهُ، ما دَفَعَهُ بسرعة إلى إنْشَاءِ حزبِهِ.

وستَتَرَكُ شخصيات سياسية أخرى قريباً جبهة التحرير الوطني. وهكذا، تَرَكَ «رابح بيطاط»، واحد من أَقْدَمِ الثَّوْرِيِّين التاريخيين والذي كان لا يَزَالُ يَنْشِطُ سياسياً، الحزب، في أكتوبر. وَسَيَتَّبَعُهُ في ذلك «قاصدي مرباح»، الوزير الأول السابق والرئيس السابق للأمن العسكري، الذي أَسَّسَ أيضاً حزبَهُ. وأخيراً، غَادَرَ الوزير الأول السابق، «عبد الحميد الإبراهيمي» اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني. وهو يُمَثِّلُ الجناح الإسلامي لجبهة التحرير الوطني، وقد أَعْطَى تَصَرُّحَهُ العلَّني حول تَحْوِيلِ أموال الدولة، المُقَدَّرَةَ بحوالي 26 مليار دولار أمريكي، انْطِبَاعاً بأن الحكومات المختلفة لجبهة التحرير الوطني كانت مُذْنَبَةً. وكان هذا المبلغ يُعَادَلُ بالضبط قيمة الديون الخارجية للبلاد (وهذا الرقم رُبَّمَا أُخْتَرِعَ لتوليد أقصى قدر من التأثير السياسي). يَتَضَحُّ تأثير هذه المَغَادِرَاتِ في زيادة إَضْعَافِ مَعْنَوِيَّاتِ شُطَاءِ الحزب. فَائْتِئَاءَ انْتِخَابِ المكتب السياسي الجديد، لم يَتِمَّ كُنُوهَا مِنْ حَشْدٍ إِلَّا الْأَغْلَبِيَّةِ البسيطة فقط، وهذا دليل آخر على أَنَّ الانقسامات داخل جبهة التحرير الوطني لم يَسْبَقْ لها مِثِيلٌ.

أَصْبَحَ الإسلاميون في الوقت نفسه أكثرَ نَشَاطاً. حيث شَكَّلُوا، في يونيو/ جوان، نقابة للعمال بهدف مُنَافَسَةِ أَحَدِ أركان النظام، وهو الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA). الآن، لا يَسْتَطِيعُ لا الحزب ولا الحكومة أَنْ يَأْمَلَا في السيطرة على الجماهير الكادحة³⁵.

أَثَرَتِ حرب الخليج، التي بَدَأَتْ بعد غَزْوِ الكويت من قبل «صدام حسين» في أغسطس/ أوت 1990، تأثيراً عميقاً على الإسلاميين. حيث أَدَانَتِ الجبهة الإسلامية

للإنقاذ، التي تَلَقَّتْ دَعْماً مالياً من المملكة العربية السعودية، في وقت مُبكر صَمَّ الإمارة الغنية بالنفط. ومع ذلك، لم يُبدِ الشباب المُتَنَسِّب للجهة الإسلامية للإنقاذ أيَّ تَعَاظُفٍ مع شُيُوخ الخليج، وكانوا أكثر أنجذاباً إلى الموقف المُفْتُول العَصَلَات ل «صدام حسين». مُنْذُ نُزُول القُوَّات الأمريكية والغربية في العربية السعودية، نَجَحَ النُشْطَاء الشباب للجهة الإسلامية للإنقاذ في تَحْوِيل الرأي العام عن قضية الكويت، إلى التأكيد على الوضع الجديد الذي كان فيه الإسلام يُخَضَّع هُجُوم من قبل الغرب. حَاوَلَ قادة الجهة الإسلامية للإنقاذ عِبْثاً التَّوَسُّط بين العربية السعودية والعراق، ومع إطلاق الهُجُوم الأمريكي وحُلَفائه في يناير/ جانفي 1991، أَعْلَنَت الجهة الإسلامية للإنقاذ دَعْمَهَا ل «صدام». وكانت القضية بُرْمَتَهَا لِتَرْسِيخ تأثير التَّطَرُّف في الرأي العام الإسلامي ولإِبْعَاد أيَّ شكل من أشكال التأثير المُعْتَدِل الذي قد تُمارسه العربية السعودية³⁶. في أوائل عام 1991، قَادَت الجهة الإسلامية للإنقاذ الاحتجاجات ضد السياسة الغربية في الخليج، وطَالَبَت الحكومة بِفَتْح مُعَسَّكَات تَدْرِيب لِلْمُتَطَوِّعِينَ الإسلاميين الشباب، لِيَلْتَحِقُوا بعد ذلك للقتال إلى جانب إخوانهم العراقيين. غَيْرَ أَنَّ الحكومة رَفَضَتْ تَلْيِية مَطَالِبِهِمْ.

الآن، بإمكان الجهة الإسلامية للإنقاذ اختِبار قُوَّتها في الشارع، وَقَرَّرَت الضَّغْط من أَجْلِ أَجْرَاء انتخابات جديدة على المُسْتَوَيْن: التشريعي والرئاسي. وَهَدَّدَت بِإِسْقَاط الحكومة إن هي رَفَضَتْ ذلك، من خلال الاستعانة بالفعل الجماهيري. وقد عَارَضَ «حمروش» فكرة مُبَاشَرَة انتخابات برلمانية مُبْكَرَة، بِاعْتِبَارِهِ يَحْتَاج إلى مزيد من الوقت لِتَنْفِيذ الإصلاحات الاقتصادية حتى نهايتها. لكن أَفْصَحَت الجهة الإسلامية للإنقاذ عن نَفَاز صَبْرُهَا وَعَنْدَهَا وافق «الشادلي» أخيراً على أَجْرَاء هذه الانتخابات في النصف الأول من عام 1991.

من الصَّعْب مَعْرِفَة ما كان يَدُور في خَلَد «الشادلي» و«حمروش» آنذاك. إِلَّا أَنَّهُمَا أَظْهَرَا ضَبْطَ نَفْسٍ كَبِيرٍ، إِزَاء اسْتَفْزَازَات وَتَحْدِيَّات الجهة الإسلامية للإنقاذ. وَأَصْدَرَ الجيش تَهْدِيدَات غَامِضَة بِأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيع تَحْمُلُ الفوضى لِأَجَلٍ غَيْر مُسْمًى. ولم تُكُنْ جهة التحرير قوَّية بما يَكْفِي لِتَنَافُسٍ بِشَكْلِ صَحِيحٍ مع الجهة الإسلامية للإنقاذ، أَمَّا الأحزاب الأخرى فكانت أكثر ضُعْفاً. اشْتَبَهَ البعض في كَوْن «حمروش»، السياسي الخدق، قد يَكُون من دَفَعَ بِالْجِهَةِ الإسلامية للإنقاذ إلى مُزِيد من الجُرْأَة، لِدرجة أن الجزائريون أَصْبَحُوا قَلَقِينَ إِزَاء العنف اللفظي وحتى المادي، الذي كان الحزب قادراً على فعله. وفي الوقت نفسه، لم يَفْعَل «حمروش» شيئاً يُمكن أن يُسَاعِدَ في الحُفَاط على الحرس القديم لجهة التحرير الوطني. ومع تَقَطُّع أَوْصَال جبهة التحرير الوطني، حَاوَلَ اسْتِعَادَة زَمَام

المبادرة، بمساعدة مجموعة جديدة من الاصلاحيين في الحزب. وأراد أن يترك لهم الخيار، في سباق الانتخابات المقبلة بين الوطنيين الاصلاحيين المستنيرين والمتشددين الإسلاميين الظلاميين. على الأقل، كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، من وجهة نظره، ستحقق انتصاراً واضحاً، ولهذا عمل على إيجاد ترتيبات انتخابية جديدة.

حدثت، في أوائل عام 1991، مواجهة حقيقية. فالجبهة الإسلامية للإنقاذ أرادت تأكيد قوتها، بالدعوة إلى الإضراب، والتهديد باستخدام العنف. وكان «بلحاج» ثائر الأعصاب ويتكلم بصراحة. أما «مدني» فبال تأكيد كان أقل منه حيوية. لكن تقرر استبدال «الشادلي» في الرئاسة. وكلف «حمروش»، باعترافه، بصياغة القانون الانتخابي الجديد، وأظهر مهارة كبيرة في فن التقسيم الموجه للدوائر الانتخابية. سجلت جبهة التحرير الوطني نتائج جيدة في الجنوب، ما أوجب إذاً أن يستفيد الجنوب من زيادة التمثيل في المجلس الجديد. وكان المبرر لذلك جاهزاً وهو: أن هذه المناطق المحرومة بحاجة إلى مزيد من الممثلين لأجل أن تواكب مستوى التنمية الموجودة في باقي المناطق الأخرى للبلاد.

رأت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بوضوح في هذه المناورة. وعرفت على الأرجح أيضاً أن الكثير من الناخبين في البلديات التي تديرها قد ضاقوا ذرعاً من موعظاتها الأخلاقية وتدخلها في حياتهم الخاصة³⁷. فلم تكن هناك فصول دراسية مختلطة؛ وطلبوا من النساء التوقف عن العمل، وارتداء الحجاب؛ أما الناخبين غير المخلصين للجبهة الإسلامية للإنقاذ فلا يمكنهم الحصول على العمل ولا على تصاريح العمل. باختصار، أصبحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ فاسدة وعنيدة أيضاً مثل جبهة التحرير الوطني القديمة، وعلى الرغم من أن المستيرين الجدد، في بعض البلديات، عرفوا ما عليهم من واجبات أملاًها عليهم حسهم المدني العالي وحافظوا على نظافة الشوارع. ومع ذلك، لم تجذب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المجاملات على إدارتها للشؤون المحلية. وشهد بعض من كوادرها يفعون في الشرك³⁸. فهم الذين اضطروا إلى تحمل العبء الأكبر من شكاوي السكان؛ في حين لا يستطيعون السيطرة حتى على الميزانية الخاصة بهم، واكتفوا بالحصول على مناصب رمزية على حساب القضايا الاجتماعية. ولا تزال القوة الاقتصادية الفعلية مركزية في الجزائر العاصمة، التي تندفق إليها عائدات النفط. أرادت الجبهة الإسلامية للإنقاذ زيادة منطقة نفوذها وتأثيرها، ولتحقيق ذلك لا بد عليها من الاستيلاء على السلطة في المركز، وليس على المستوى المحلي.

خامسا: إضراب مايو والانتخابات المجهضة:

أظهر بوضوح جزء من اللعبة السياسية، في ربيع عام 1991، المنافسة بين جميع أولئك الذين أرادوا أن يكونوا ناطقين رسميين للجزائريين غير الراضين عن النظام. وبالنسبة لأولئك الذين كانوا جزءاً من السلطة في الماضي، كان من الضروري، إن أمكن القول، إعادة النظر في مواقفهم، ولزم الأمر الاصلاحيين في الحكومة إلى ترك مسافة بينهم وبين الحزب، وينبغي على نقابة العمال إظهار استقلاليتها ويتعين على الجيش أن يكون «فوق الطبقة السياسية». وفي الوقت نفسه، انشغل الإسلاميون بالتجنيد والتعبئة أكثر من أي وقت مضى.

دعت النقابة المركزية وهي الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، في أبريل، إلى إضراب لقي نجاحاً كبيراً، إنها المرة الأولى للاتحاد الذي دائماً ما اعتُبر من صنع النظام. صيغت المطالبات المتعلقة بتحسين ظروف العمل، وأضربت مجموعة كبيرة من العمال بحماس وتضامن كبيرين. استدلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من هذا الإضراب بأنها هي الأخرى بحاجة أيضاً للقيام بالإضراب، ولكن بطريقة مختلفة تماماً.

يضمّر هذا الحزب العديد من المظالم، خاصة حول موضوع القانون الانتخابي الذي اعتمد في انتخابات يونيو/جوان. ومن شأن إضراب العمال بهذا الشكل الكلاسيكي أن لا يُخدم بالضرورة أغراض الجبهة الإسلامية للإنقاذ. لهذا اختارت بدلاً من ذلك الدعوة إلى «إضراب عام وغير محدود»، بهدف احتلال الشوارع، وليس فقط لإغلاق المصانع⁴⁰. وإذا ما أخذ حرقياً، شعار إضراب مفتوح يبدو أنه يعني أن وحده سقوط النظام هو الكفيل بإنهائه. في الواقع، كان بعض مسؤولي الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد نشرُوا كتابات حول «العصيان المدني» كتكتيك لإضعاف النظام. بدأ الإضراب يوم 25 ماي.

لم تعرف هذه الحركة انضماماً فورياً إليها من قبل سكان الجزائر العاصمة. وفي هذه المدينة التي شهدت انفجاراً في النشاط السياسي خلال العام الماضي، لم يكن إضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ لافقاً للنظر. ومع اقتراب اليوم من نهايته، نادت النقابة التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ في العمال المضربين، واعدة إياهم بتحسين الأجور وبظروف عمل أفضل. وذكرت النقابة كذلك أن هذه الحركة كانت وسيلة «لإسقاط النظام الحالي»⁴². وبين عشية وضحاها، احتل ما يقرب من ألف مضرب العديد من الأماكن العامة. وقد تألفوا من المخلصين للحزب الذي كان قد جلبهم من مناطق أخرى من البلاد حتى يكونوا فرق الخط الأول للحركة. وسيزيد هذا العدد⁴³.

ومع ذلك، لُوَحِظَ، بحسب الرئيس «الشادي بن جديد»، الغياب التام لكل ما هو غريب عن المألوف أثناء هذه الأزمة. وتحدثنا الوزير الأول، «حمروش» ووزيره للدفاع، «نزار»، باسم الحكومة، ولكن دون رؤية الأشياء بشكل مُمَثِّل. وهكذا، كان مَوْقِف «حمروش» هو السَّاح لِلجبهة الإسلامية للإنقاذ بمواصلة إضرابها، ما دام أنَّها لا تَسْتَخْدم العنف ولم تُحاول الاستيلاء على المَباني العامة. وطالما تَقْتَصِر أفعال الجبهة الإسلامية للإنقاذ على المسيرات والخطب واحتلال العديد من الساحات العامة الاستراتيجية (كساحة الشَّهَداء وساحة أول ماي)، فإنَّه لن يَتَفَاعَل معها، ولن يُقدِّم بشأنها أيَّ تَنَازُّلات، وكان الرهان على إمكانية أن يَتَعَب الجمهور من العَرَض ما يُلْزِم الجبهة الإسلامية للإنقاذ بوقف إضرابها «غير المحدود» دون نتائج مُفْنَعَة. في مُوازاة ذلك، سَيُواصل التَّخْصِيرات للانتخابات التشريعية مع أو بدون الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وبشأن تَصَرُّفات قُوات الأمن والشرطة إزاء المُضْرِبين، فلم تُكُن أكثر من مُجَرَّد مُصَافِيَّات. في الوقت الذي سَادَ هناك شَكٌّ بأنَّه سَيتم سفك الدماء وإعادة تَكَرُّر اشتباكات أكتوبر 1988.

وعلى النقيض من رؤية «حمروش»، يَعتَبَر «نزار» هذا الإضراب كتهديد للسلطة. وبما أن هناك شُغُور واضح في السلطة لم يتم شُغْلُه من قبل هذا الأخير، فإنَّه من المُفْتَرَض أن تَفُوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وأَعْرَب عن اعتقاده أن «حمروش» كان قصير النظر بإطلاق العنان لهذا الانحراف، وأن «الشادي» كان أضعف من أن يُشكِّل ثَقْل موازين. إن الفاعلين الثلاثة: «حمروش»، الجبهة الإسلامية للإنقاذ و«الشادي»، ربَّما كان يُنظَر إليهم من قبل «نزار» وأصدقائه في الجيش باعتبارهم تهديداً للنظام العام وأمن الدولة. ومع ذلك، كان كل واحد منهم، يَتَلَقَّى، دوريا، الراتب المُستَحَق.

أَظْهَرَت قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، من جانبها، أنَّها تَفْتَقِد لِنَفَاز البصيرة وللعقلانية التنظيمية عَبْرَ شَنها لهجوم على السلطة من خلال الاستعانة بالفعل الجماهيري. وبَدَأَت تَدْعُو حَرَفِيًّا إلى إسقاط النظام، وهذه الدعوة التي ليست من الدهاء في شيء، بإمكانها أن تُذْعِر القُوى غير الإسلامية. ومع تَمَدِّد أيام الإضراب، بَدَأَ بعض المُتَحَدِّثون باسم الجبهة الإسلامية للإنقاذ يَهْدِّدُون بِشَن الجهاد إذا لم يُسْتَجَب لطلبهم بإلغاء قانون الانتخابات وتنظيم انتخابات رئاسية مُسَبَّقة. إن «عباسي مدني» المُتَعَطِّش للسلطة، ولكن السياسي الأكثر نَبَاهَة من بعض زُملائه، كثيرا ما كان يَلْتَقِي بِمُمَثِّلِي النظام، بما في ذلك «حمروش» والذي وَعَدَه بعدم اللُجُوء إلى العُنف. وفي المُقابِل حَصَلَ على وَعْد بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لن تُفَرِّق بالقُوَّة طالما اقْتَصَرَت على المظاهرات السلمية واحتلالها لأربعة أماكن عامة مُحَدَّدة في المدينة.

بُحُلُول يوم 1 أو 2 يونيو/ جوان، وبينما دَخَلَ الإِضْرَابُ أُسْبُوعَهُ الثَّانِي، يَبْدُو أَنَّ الْجَيْشَ قَدْ أَقْنَعَ الرَّئِيسَ بِإِعْلَانِ حَالَةِ الطَّوَارِيءِ، وَعَزَلَ «حمروش». وبمُجَرَّدِ مَا انْتَهَى مِنْ إِعْلَانِهِ لِحَالَةِ الطَّوَارِيءِ، قَدَّمَ هَذَا الْأَخِيرَ اسْتِقَالَتَهُ. وفي ليلة 4 إلى 5 يونيو/ جوان، وبينما بَدَأَ عِدَدُ الْمُضْرِبِينَ فِي الانْخِفَاضِ، تَدَخَّلَ الْجَيْشُ لِتَحْرِيرِ الْأَمَاكِنِ الْعَامَةِ بِالْقُوَّةِ⁴⁴. قُتِلَ عَشْرَاتُ الْمُتَظَاهِرِينَ خِلَالَ هَذِهِ الْعَمَلِيَةِ، الَّتِي بَدَتْ وَكَأَنَّهَا تُسَخِّطُ طَبَقَ الْأَصْلِ مِنْ أَحْدَاثِ أُكْتُوبَرِ 1988. وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ كَانَ «مَدْنِي» لَا يَزَالُ مُصَمِّمًا عَلَى تَقْدِيمِ الإِضْرَابِ بِأَنَّهُ انْتَصَرَ، وَأَعْلَنَ أَنَّ حَالَةَ الطَّوَارِيءِ لَمْ تَكُنْ مُوجَّهَةً ضِدَّ الْجَبْهَةِ الْإِسْلَامِيَةِ لِلْإِنْقَازِ. فِي الْوَاقِعِ، بَدَأَ رَاضِيًا بِذَهَابِ «حمروش» وَبَعَرَضَ تَنْظِيمَ انْتِخَابَاتِ رِئَاسِيَّةٍ مُسَبِّقَةٍ. وَعَدَّ الْوَزِيرَ الْأَوَّلَ الْجَدِيدَ «سَيِّدَ أَحْمَدَ غَزَالِي» بِتَنْظِيمِ انْتِخَابَاتِ حُرَّةٍ وَنَزِيَّةٍ، مَعَ قَانُونِ انْتِخَابِيٍّ جَدِيدٍ، وَالَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَبْدُو أَيْضًا وَكَأَنَّهُ انْتِصَارٌ لِلْجَبْهَةِ الْإِسْلَامِيَةِ لِلْإِنْقَازِ⁴⁵.

وَمَعَ ذَلِكَ، لَا يَبْدُو أَنَّ بَعْضَ أَعْضَاءِ الْجَبْهَةِ الْإِسْلَامِيَةِ لِلْإِنْقَازِ مُتَّفَقِينَ مَعَ إِدَارَةِ «مَدْنِي». وَانْتَقَدَ عِدَدٌ مِنْ أَعْضَاءِ مَجْلِسِ الشُّورَى لِلْجَبْهَةِ الْإِسْلَامِيَةِ لِلْإِنْقَازِ الطَّرِيقَةَ الَّتِي نَفَّذَهَا الإِضْرَابُ، وَحَتَّى أَنَّهُمْ أَصْدَرُوا بَيَانًا صُحْفِيًّا نَدَّوْا فِيهِ فِي وَقْتٍ لَاحِقٍ بِ«مَدْنِي». فِي الْوَاقِعِ، بَدَتْ بَعْضُ جَوَانِبِ خُطَابِ «بَلْحَاج» أَكْثَرَ تَطَرُّفًا بِكَثِيرٍ مِمَّا هِيَ عَلَيْهِ عِنْدَ «مَدْنِي»⁴⁶. كَمَا اسْتَمَرَّتِ الْأَزْمَةُ، مَعَ وُجُودِ حُكُومَةٍ مُنْقَسِمَةٍ عَلَى جَانِبٍ وَمُعَارِضَةٍ إِسْلَامِيَّةٍ مُنْقَسِمَةٍ هِيَ الْآخَرَى عَلَى جَانِبٍ آخَرَ. وَحَتَّى وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ حَدٌّ أَدْنَى مِنْ حُسْنِ النِّيَّةِ، هُوَ مَا لَمْ يَكُنْ مُتَوَفَّرًا، فَإِنَّ هَذِهِ الشُّقُوقَ فِي كِلَا الْمُعْسَكِرِينَ سَتُؤَدِّي بِشَكْلِ أَوْ بَاخَرٍ إِلَى تَعْقِيدِ اخْتِيَارِ الْحَلِّ التَّوَافُقِيِّ⁴⁷.

طَلَبَ الْوَزِيرُ الْأَوَّلُ الْجَدِيدُ مِنَ الْجَبْهَةِ الْإِسْلَامِيَةِ لِلْإِنْقَازِ وَقَفَ الإِضْرَابِ فِي مُقَابَلِ وَعْدِهِ بِتَنْظِيمِ انْتِخَابَاتٍ تَشْرِيعِيَّةٍ قَبْلَ نِهَايَةِ السَّنَةِ الْجَارِيَةِ. وَكَانَتِ الْجَبْهَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ لِلْإِنْقَازِ قَدْ تَلَقَّتْ بِالْفِعْلِ تَحْذِيرًا خَطِيرًا مِنَ الْجَيْشِ، مَفَادُهُ أَنَّهَا إِنْ هِيَ أَرَادَتْ أَنْ تَسْتَمِرَّ فِي الْوُجُودِ كَحِزْبٍ، عَلَيْهَا أَنْ تُضَهِّرَ ضَبْطَ نَفْسٍ مِثَالِي. بَعْدَ أَسَابِيعٍ مِنَ الإِضْرَابِ، قَادَ الْجَيْشُ وَالشَّرْطَةُ عَمَلِيَّاتَ لِنَزْعِ سِلَاحِ الْجَمَاعَاتِ شَبَهَ الْعَسْكَرِيَّةِ وَلِإِرْسَاءِ رِقَابَةِ صَارِمَةٍ عَلَى أَنْشِطَةِ الْجَبْهَةِ الْإِسْلَامِيَةِ لِلْإِنْقَازِ. وَهَكَذَا، بَدَلًا مِنَ التَّحْضِيرِ لِنَقَاسِمِ السَّلْطَةِ مَعَ الْجَبْهَةِ الْإِسْلَامِيَةِ لِلْإِنْقَازِ عَلَى حِسَابِ الْحُكُومَةِ، ضَاعَفَ الْجَيْشُ مِنَ الْعُقُوبَاتِ الْمُعِيقَةِ لِعَمَلِ الْحِزْبِ. وَفِي يَوْمِ 30 يُونِيُو/ جَوَان، تَمَّ اعْتِقَالُ «مَدْنِي»، «بَلْحَاج» وَقِيَادَاتُ أُخْرَى لِلْجَبْهَةِ الْإِسْلَامِيَةِ لِلْإِنْقَازِ. وَلَكِنْ «غَزَالِي» لَمْ يَمْنَعْ الْجَبْهَةَ الْإِسْلَامِيَةَ لِلْإِنْقَازِ؛ وَبَدَلًا مِنْ ذَلِكَ، تَرَكَهَا تُعِيدُ هَيْكَلَةَ نَفْسِهَا تَحْتَ الْقِيَادَةِ الْفَعَالَةِ لـ «عَبْدِ الْقَادِرِ حَشَانِي» وَ«مُحَمَّدِ سَعِيدٍ»، اللَّذَانِ كَانَا عَلَى رَأْسِ التَّوَجُّهِ الْجَزَائِرِيِّ⁴⁸.

لَيْسَ واضحاً ما هي الدُّروس المُستقاة من إضراب مايو - يونيو/ ماي - جوان، والأحداث التي تلت ذلك. لقد أَظْهَرَت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالتأكيد قُوَّتها، ولكن أيضاً انقِساماتها. حيث تَمَكَّنَت من إسقاط الحكومة، بمُساعدة الجيش، ولكن ليس النظام الذي اسْتَهْدَفْتَهُ مُباشرة. وعلاوة على ذلك، وَجَد قاداتها الأكثر تأثيراً أنفسهم في السجن. اسْتَمَرَّ الرئيس «الشاذلي»، ولكن من دون أن تُكون له هَيْمَنَة حَقِيقَة. فَمُنَح دَعْمُهُ الضمني لـ «حمروش»، لكن رَضَخَ لشروط الجيش. وكان واضحاً أن الجيش والجبهة الإسلامية للإنقاذ يُمَثِّلَان أعْظَمَ مَوَاطِن القُوَّة في البلاد، ولم تَتَضَح بعد الرؤية بشكل واضح كيف بإمكان رئيس الوزراء الجديد الإبحار بين الاثنين⁴⁹.

في الخريف، بَدَأَ المجلس مَرَّةً أُخْرَى بِمُناقشة قانون انتخابي جديد. كانت النُسخة الجديدة من هذا القانون أَقَلَّ ضَرَرًا على الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولكن حَافَظَ هذا القانون على النَمُودَج الفرنسي للتصويت بالأغلبية على دورين، الذي يَمِيل إلى تَعْزِيز فُرْص الأحزاب الكبيرة وتَشْيِيط أكثر الصغيرة. ومع ذلك، فإن مُعْظَم المَصُوتِينَ على هذا القانون كانوا عناصر من جبهة التحرير الوطني، التي لا يُمكن مُنْطَقِيًّا أن تُكون رَاغِبَة في فَوْز الإسلاميين.

رَافَعَ الوزير الأول، في البداية، لصالح التمثيل النسبي. ولكن اصْطَفَى بعد ذلك إلى جانب وَجْهَة نَظَر المجلس. لقد كان كل شيء يَسِيرُ وكأن لا أَحَد كان يُفَكِّر جَدِياً في ما يُمكن أن تُحْدِثُهُ هذه الانتخابات القادمة. رغم أنَّها كانت موضوع أنشِطَة مُتَجَدِّدة للعديد من الأحزاب السياسيَّة، بما في ذلك حزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS) التي قَرَرَت هذه المَرَّة المُشاركة.

ولم تُعلن الجبهة الإسلامية للإنقاذ رَسْمِيًّا عن مُشاركتها إلا في آخر لحظة. وطالَبَت بالإفراج عن قاداتها الأُسرَى، ولكن لم تُحْصَل على أي رَدٍّ من النظام. وفي الوقت نفسه، بَدَأَ «حشاني» وزملائه في إِعادة بناء الحزب، بطريقة جَدُّ فعالة⁵⁰. ولا تُزال الجبهة الإسلامية للإنقاذ الوسيلة الرئيسيَّة للتعبير عن الاحتجاج، ولم تَتَرَدَّد حتى في إِظْهَار قُوَّتها العسكريَّة في بعض الأَحْيَان. في أوائل ديسمبَر، على الحُدُود التُونِسيَّة، وبالضَبْط في «قَمَّاز» (Guemmar)، هَاجَم مُسَلِّحُونَ تَابِعُونَ للجبهة الإسلامية للإنقاذ مَوْقِعاً عَسْكَريًّا وَقَتَلُوا عدداً من الجنُود.

وإدراكاً منه بتدني شعبية جبهة التحرير الوطني، شَجَعَ الوزير الأول عدداً من المرشحين المستقلين للترشح، آملاً أن يُشكلوا كتلة في البرلمان المقبل، وأن تُثبت ولائها له بعد ذلك. ويبدو أن بعض عناصر النظام اعتقدوا أن أصوات الناخبين سيتم تقسيمها إلى ثلاثة: ثلث يذهب إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ثلث إلى جبهة التحرير الوطني، وثلث ثالث للمستقلين وللأحزاب الأخرى، بما في ذلك جبهة القوى الاشتراكية (FFS).

تقرر إجراء الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991⁵¹. مثلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تمثيلاً جيداً، على غرار العديد من الأحزاب الأخرى. وبالمقارنة مع الانتخابات البلدية، تراجع معدل المشاركة، فتدنت نتائج الجبهة الإسلامية للإنقاذ. والتي حصلت على 3.26 مليون صوت، أي ضعف تلك الأصوات التي عادت إلى مرشحي جبهة التحرير الوطني. حيث لم يصوّت سوى رُبع الناخبين المحتملين لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ولكن من بين الناخبين الفعليين، أعطى 47% أصواتهم لهذا الحزب. وبهذه النتيجة، تقدّمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بفارق مُريح في الدور الأول، حيث حصّدت 188 مقعداً من أصل 232. وكان يُحتمل أن تكون قادرة على تجاوز ذلك بكثير في الدور الثاني المقبل. وتحصّلت جبهة القوى الاشتراكية (FFS)، على أقل من ثلث الأصوات المُعطاة لجبهة التحرير الوطني، بعد أن أخذت المزيد من المقاعد منه، لتركز ناخبي هذا الحزب في منطقة القبائل. وأخيراً، فاز ثلاثة مرشحين مستقلين فقط في الدور الأول⁵².

هناك العديد من الملاحظات التي ينبغي ذكرها بشأن هذه الانتخابات. فلم يكن النظام الانتخابي المعتمد عادلاً بالمرة⁵³. ولو كانت جبهة التحرير الوطني هي الفائزة، وليس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فلا أحد كان سيُشكك في نزاهة هذه الانتخابات، كما تم تصميم النظام الانتخابي لزيادة تمثيل الحزب الأكبر. ولو اعتمد التمثيل النسبي، فإن المشاركة كانت ستكون أقوى قليلاً، ولفازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بما يقرب من 30 في المئة من المقاعد؛ ولعادت المقاعد المتبقية إلى الأحزاب الأخرى والمستقلين. ما يعني أنه لا يمكن لأي اتجاه أن يحكم دون تشكيل تحالفات مع الأحزاب الأخرى. وهكذا، سيتم اتخاذ خطوة هامة في مسار التحول الديمقراطي، والجميع سيُقبل بديهية أنه لا يمكن أن يكون هناك فائز واحد فقط، وعلى أي حكومة أن تقدم تنازلات إن هي أرادت العمل. إن عدم اختيار نظام التمثيل النسبي كان أحد أسوأ القرارات التي اتخذتها الحكومة⁵⁴.

كما أن هناك مشاكل أخرى متعلقة بمراقبة هذه الانتخابات. ففي العديد من البلديات التي سيطرت عليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وجد أولئك الذين لا يؤيدون الحزب صعوبة كبيرة في الحصول على بطاقات الانتخاب. وكان هناك ما يقرب من

مليون ورقة تصويت بيضاء أو مُلغاة، أي ثلاث مرات ضعف عدد العام 1990. وكان لا يزال التصويت بالوكالة مَسْمُوحاً به. لذلك صَوَّت العديد من الرجال في مكان النساء داخل عائلاتهن، سواءً بموافقتهم أو من دونها. وعلى الرغم، من هذه العيوب، أظهرت الانتخابات أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت أقوى حركة سياسية في البلاد. وهذا هو الواقع الذي يجب مُواجهته على حد سواء من جانب النظام أو مُعارضيه.

سابعاً: إلغَاء الانتخابات:

تَذَرَع الجيش، في يونيو/ جوان 1991، بدَعْوَى إضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ للإطاحة بـ «حمروش» واعتُقِل قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وقد أَسْفَرَت انتخابات ديسمبر نتيجة مُثَمِّلَة لسابقتها. وهذه المرّة، دَخَلَ الجيش المُشْهَد لإقْناع «الشاذلي» على الاستقالة، ثُمَّ إلغَاء الدور الثاني من الانتخابات وحلّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ⁵⁵. وقد لُوْحِظَ أن كل هذا لم يَكُنْ سوى مُوْتَنَاج، بغض النظر عن النموذج الديمقراطي المُتَّبَع. ولكن يُمكن أيضاً رؤية رضا العديد من الجزائريين العاديين بشأن هذا المُخْرَج. كان «الشاذلي» عُمُوماً مُكْرُوه، وكان يُخْشَى الجبهة الإسلامية للإنقاذ كثير من الناس لاسيما من الطبقة المتوسطة الناشئة، النساء المُتعلِّمات، العلمانيين، والبربر، وعدد قليل من الديمقراطيين المُلتزمين والمُثقفين. وبالنسبة لهؤلاء الآخرين، فإن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد يَتَسَبَّب في كارثة أو حرب أهلية. وقد سَارَعَ العلمانيين للإشارة إلى «هتلر» الذي كان قد وَصَلَ إلى السلطة من خلال انتخابات ديمقراطية في العام 1933، ولكن لم يُنْظَم أبداً انتخابات بعد ذلك. وقالوا أن الشيء نفسه كان سَيَحْدُث لو أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ اسْتَوَلَتْ على السلطة.

لقد كانت دَوَافِع العسكرين المُشارِكين واضحة، على الأقل على مُسْتَوَى⁵⁶: أَنَّهُمْ يُريدون حماية امتيازاتهم المُؤَسَّسَة وإِزاحة الرئيس الذي لا يُحْطَى بشعبية، وَأَنَّهُمْ لم يَفْعَلُوا إلا ما يَضْمَن بَقائهم. كما دَافَع كبار الضباط على مُسْتَوَى معيشتهم الفَاهِرَة، لأن الكثيرين منهم اغْتَنُوا بِفَضْلِ تَوَاجُدِهِمْ في السلطة. ومع ذلك، سَيَكُون من المُجْحَف نَجَاحُ سبب آخر قائم وهو: الشُّعُور الوطني. حيث قَاتَلَ العديد من العسكرين من أَجْلِ استقلال الجزائر ويُعْتَقَد حقاً بأنَّهُمْ لَعِبُوا دَوْرًا مُشْرُوعاً في الحياة السياسية للبلاد. وكانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تُمَثِّل تَهْدِيداً ضد كل القِيَم التي كانوا قد نَاضَلُوا في سبيلها، ومثل عَسْكَرِي تُرْكِيَا، لم يَبْقَ مَكْتُوفِي الأيدي وهم يَرَوْنَ مبادئ الدولة مُتَحَقِّقَة. وبخلاف نظام «شاه» إيران حيث شُوهد جنرالاته يَرَكُضُونَ نحو حساباتهم المَصْرِفِيَة السويسرية بِمُجَرَّد عِلْمِهِمْ بِقُرْب عودة «آية الله الحُمَيْنِي» إلى البلاد. فإن الجنرالات الجزائريين، كانوا على

استعداد للقتال من أجل وجودهم، من أجل عائلاتهم، من أجل امتيازاتهم، ولكن أيضا من أجل بلدهم.

رَاجَ بين الكثير من الناس بأنه ليس من الحكمة في شيء السَّاحَ بإجراء الدور الثاني من الانتخابات، ومن ثمَّ تحذير المجلس ذو الأغلبية من الجبهة الإسلامية للإنقاذ من التَّلَاعُبِ بالدستور، ومن اللُّجُوءِ إلى العنف السياسي. وهذه الاستراتيجية كان يُمكن أن تَنَجِّحَ، لو بَقِيَ «الشادلي» والجنرالات مُتَضَامِنِينَ. ما اضْطَرَّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ للاختيار بين الإبقاء على موقفها العنيف في مؤسسة ضعيفة (كما في حالة تسير المجالس البلدية) أو اللُّجُوءِ إلى الانقلاب، وهي بذلك تُهدِّد النظام الدستوري. لكن كان عَيْبُ هذه الخطة على وجه التحديد في أن «الشادلي» وكبار الضباط لم يَتَفَقَا على الإطلاق. والواقع، أن العديد منهم اشْتَبَهَ في كَوْنِ «الشادلي» على وَشْكٍ عقد صفقة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ⁵⁷. لكن لو كان الأمر كذلك لَبَقِيَ في منصبه كرئيس، ما أَمَكَّنَهَا - أي الجبهة الإسلامية للإنقاذ - من قيادة البرلمان بنفسها وإقالة الجنرالات الأكثر تَشَدُّداً. لذلك، مَرَّةً أخرى، حَالَتْ هذه الانقسامات داخل النظام دون تَنَفِيز الاستراتيجية التي من شأنها أن تُؤدِّي بعيداً، وإلاَّ تُجْنِبُ المواجهة على الأقل. وأخيراً، دَخَلَ الجيش المَبَارَاةَ وطَرَدَ «الشادلي» وكذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ⁵⁸.

في حين كانت مُعْظَمُ الانتقادات مُرَكَّزَةً على الظلم الناشئ عن إلغَاء الانتخابات النِصْفِيَّة، كان أكبر خطأ في الواقع هو السماح بإجرائها، في ظُروف لا يُمكنها إلاَّ أن تُؤدِّي إلى نتيجة مُحَرَّفَةٍ، والتي من شأنها بالتالي أن تُكوِّن موضع تَسَاوُلٍ. لم تُكُنْ هذه الانتخابات هي المُشكلة، وإنَّما هذه القواعد المُنظَّمة لها والتي أَتَاخَتْ للفائز أن يَسْتَوِي على كل شيء. وبمُجرد ما أُتخذ قرار بمباشرتها، فإن هذه الانتخابات ستُكوِّن بالضرورة مَصْدَرَ انْقِسَامٍ، وكُمُعِيقٍ لتقاسم السلطة الحقيقية، التي تَرْتَكِز على مُوافقة الأغلبية الشعبية. وفي نهاية المطاف، لم يَكُنْ أياً من الطرفين بقادر على اسْتِمَالَةِ الجيش لمَصْلَحَتِهِ؛ لكن المسأَلَةُ الأكثر إلْحَاحاً في الوقت الحالي هي كيف يُمكن الخُروج من هذه الأُزمة التي اهْتَلَكَت البلاد؟ في السنوات التي تَلَتْ ذلك، شوهد العَسَكِيُّونَ أَقَلَّ اسْتِعْدَاداً لوقف الأُزمة التي وَضَعَت حَدّاً لِأَوَّلِ تجربة ديمقراطية في الجزائر.

الهوامش:

1. حول الخطاب الديمقراطي في الجزائر، أنظر: Aissa Khelladi et Marie Virolle, « Les démocrates algériens ou l'indispensable clarification », Les Temps Modernes, no 580 (janvier-février 1995), pp. 177-195 وأشارا إلى أن فشل الليبراليين في فترة ما قبل الاستقلال قد أضعف مصلحة الديمقراطية. أنظر أيضا: Michel Camau, La notion de démocratie dans la pensée des dirigeants maghrébins, Paris : Centre Nationale de la Recherche Scientifique, 1971.
2. Guillermo O'Donnell et Philippe C. Schmitter, Transitions From Authoritarian Rule : Tentative conclusions About Uncertain Democracies, John Hopkins University Press, 1986, pp. 19-21.
- حول النزاع داخل النظام، والذي ساعد على الانفتاح، أنظر أيضا: David Waldner, State Building and Late Development, (Cornell University Press, à paraitre).
3. Frederick Frey, The Turkish Political Elite, MIT Press, 1965; et Feroz Ahmad, The Making of Modern Turkey , London: Routledge, 1993, pp. 102-120.
4. Ghassan Salamé (dir), Democracy Without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World, London: I. B. Tauris Publishers, 1994, pp. 16-20.
- أكد «سلامة»، في الصفحة رقم 3: «أن لا وجود ربّما للديمقراطيين، وإن وجدوا فهم قليلون، ومع ذلك يجب السعي من أجل الديمقراطية لمساهمتها في السلم المدني؛ ومن المؤمل تدريجيا، في غمرة الأحداث العشوائية، أن تكسب أنصارا لها».
5. أنظر: Mohamed Brahimi, 'Les événements d'octobre 1988 : la manifestation violente de la crise d'une idéologie en cessation de paiement », Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques, vol. 28 (décembre 1990), pp. 681-703.
6. Ahmed Rouadjia, « Du nationalisme du FLN à l'islamisme du FIS », Les Temps Modernes, n° 580 (janvier-février 1995), p. 136.
- ينظر «أحمد رواجية» إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أنها نتاج لجبهة التحرير الوطني، التي «أنشأت معارضة على شاكلتها». من أين جاءت لعبة الكلمات هذه التي كثيرا ما سُمعت، لقد اخترعها «محمد حربي»، «الجبهة الإسلامية للإنقاذ هو ابن جبهة التحرير الوطني».
7. Rachid Benyelles, « Les événements d'octobre 1988 », La Tribune, 28 mai 1996, p. 11.
- يرجع الجنرال «رشيد بن يلس» بأن «الشادلي» كان على علاقة جيّدة مع الاثنين، ولكن أضطر إلى استبعاده لإرضاء الرأي العام.

8. Omar Bendourou, « La nouvelle constitution algérienne du 28 février 1989 », Revue du droit public et de la science politique en France et à l'étranger, (Septembre - octobre 1989), pp. 1305-1328.

9. Annuaire de l'Afrique du Nord, vol. 29, 1989, (Paris : CNRS, 1991), p. 543.
عدد الذين صوتوا بـ «لا» كان مرتفعاً نوعاً ما، حوالي 2.6 مليون، وكذلك قدر عدد المسجلين الممتنعين عن التصويت بحوالي (2.5 مليون). يمكن أن يُرى في ذلك أول مؤشر على عدم شعبية النظام، بدلاً من التعبير عن الشعور له علاقة بمسائل حول الدستور.
10. توقعت «سفيرين لابات» أن العسكريين كانت لديهم شكوك حول التجربة الديمقراطية، ولم يرغبوا في رؤية سمعتهم تسوء من احتمال تدهور الوضع، أنظر كتابه:

Severine Labat, Les islamistes algériens : entre les urnes et le maquis, (Paris : Editions du Seuil), 1995, p. 101.

أنظر أيضاً تقرير العقيد «يحيى رحال»، «مدير المحافظة السياسية»، حول الجيش الجزائري والذي من بين ما جاء فيه: «ينبغي على الجيش الوطني الشعبي أن لا ينظم إلى اللعبة المتشعبة للفصائل لأنه يجب عليه، باعتباره كقوة ضغط والسلطة الوحيدة المعترف بها قانونياً، الحفاظ على وحدة الصف والانضباط المرتبط بالتزامه بالدفاع عن المصالح العليا للأمة والاختيار الحر للشعب».

Yahya Rahal, « Chronique Algérie », Annuaire de l'Afrique du Nord, vol. 29, 1989, (Paris : CNRS, 1991), p. 55.

أنظر أيضاً كتابه:

Yahya Rahal, Histoire de pouvoir : un général témoigne, (Alger : Casbah Editions, 1997), pp. 75-80.

11. Jean-Jacques Lavenue, Algérie : la démocratie interdite, (Paris : Editions L'Harmattan, 1992), p. 47.

12. Benyelles, « Les événements d'octobre 1988 », Op.cit., p. 13.

أضمر «بن يلس» أن الاعتراف بـ «سعدي» كان مكافأة له لمساعدته على التهدئة في منطقة القبائل في أكتوبر 1988. وإذا كان ذلك كافياً لأن يفتك حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الاعتراف به، فإنه من الصعب عدم الاعتراف بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، والتي كانت لها قاعدة أكبر وأهم منه بكثير.

13. Abed Charef, Algérie le grand dérapage, (Saint-Amand-Montrond : Editions de l'Aube, 1994), p. 12.

قال أن «مولود حمروش»، الذي كان في السابق أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية، أيد أنه لم يكن هناك أي نقاش حقيقي حول مدى صواب قرار الاعتراف بالجبهة الإسلامية للإنقاذ. وفي مقابلة بتاريخ يونيو/ جوان 1996، قال «حمروش» بأن «مرباح»، وليس هو، من اعترف بالجبهة الإسلامية للإنقاذ. أما الجنرال «محمد تواتي»، في مقابلة مع المؤلف يوم 16 يونيو/ جوان 1996 في الجزائر العاصمة، فيقول أن «الشاذلي» نفسه، وليس «مرباح»، من وافق على قرار اعتماد الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

Rémy Leveau, *Le Sabre et le Turban : l'avenir du Maghreb*, (Paris : Editions François Bourin, 1993), p. 139.

وإدعى «ريمي لوفو» أيضاً أن «الشادلي» وليس «مرباح»، من اتخذ هذا القرار. وكان سبب قيامه بذلك أنه يريد إضعاف جبهة التحرير الوطني خلال الانتخابات التي كان مُقررًا إجراؤها.

Michael Willis, *The Islamist Challenge in Algeria : A Political History*, (UK: Ithaca Press, 1996), pp. 126-127.

وأعلن «ميشال ويلز» أن قرار الاعتراف بالجبهة الإسلامية للإنقاذ له علاقة بالانقسامات التي كانت موجودة داخل جبهة التحرير الوطني.

14. افترض «روبرت مورتيمر» (Robert Mortimer) أن «مرباح» أُقيل بسبب مُعارضته للاعتراف بالجبهة الإسلامية للإنقاذ. وهذا ما يتطابق تماماً مع المعلومات مؤكدة أن «الشادلي» بنفسه من اتخذ هذا القرار (اتصال شخصي).

15. Adam Przeworski, *Democracy and the Market : Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), pp. 136-146.

يقول أن الفترة الأولى من الإصلاحات جعلت الأمور أسوأ.
16. أنظر:

Ghazi Hidouci, *Algérie : la libération inachevée*, (Paris : Editions la Découverte, 1995), p. 178.

أُجريتُ مقابلة مع «مراد بن أشنهو»، وزير الاقتصاد وإعادة الهيكلة، يوم 11 يونيو/ جوان 1996 في الجزائر العاصمة، حيث يتحدّث عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كما لو أنها «حليف موضوعي في سياق الإصلاحات الاقتصادية».

17. أنظر:

Ignace Leverrier, «Le Front Islamique du Salut entre la hâte et la patience», in Gilles Kepel (dir), *Les Politiques de Dieu*, (Paris : Editions du Seuil, 1993), pp. 28-51 ;

تقرير ممتاز عن أصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ. أنظر أيضاً:

Ahmed Rouadjia, « Discourse and Strategy of the Algerian Islamist Movement (1986-1992) », in Laura Guazzone (dir), *The Islamist Dilemma: The Political Role of Islamist Movements in the Contemporary Arab World*, (UK: Ithaca Press, 1995), pp. 69-104.

18. Rouadjia, « Du nationalisme du FLN à l'islamisme du FIS », Op.cit., pp. 134-135.

يُميل «أحمد رواجية» إلى أن المتعاطفين مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ليسوا مُهتمين كثيراً بالإسلام وبالعروبة، ولكن وجدوا أنفسهم مُوحدين بسبب «كراهيتهم للنظام وإحساسهم بالظلم والانتقام...».

19. Idem.

20. Labat, Les islamistes algériens, Op.cit., pp. 98-101.

أدان الاتجاه الجزائري (algerianiste)، الممثل خاصة من قبل «محمد سعيد»، «بلحاج» عن عنف 10 أكتوبر 1988.

21. Charef, Algérie..., Op.cit., p. 40.

في اليوم الذي حاول فيه الحزب الحصول على اعتراف الحكومة، قال «مدني» أنه إذا لم يُعترف به، فإن الشعب سيقوم بالثورة. ظهر «بلحاج»، في هذه المناسبة، أكثر اعتدالا، قائلا ببساطة أن الإسلام يحترم حرية الرأي. لاحظ «شارف»، في الصفحة رقم 41، أنه من تلك اللحظة، حاول «بلحاج» و«مدني» جعل الإسلام هو محور السياسة الجزائرية، من خلال مقاومة الإسلاميين لجميع خصومهم، بما فيهم الإسلاميون الآخرون.

22. Labat, les islamistes algériens..., Op.cit., p. 101.

قدّمت «لابات» قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين.

23. Ibid., pp. 22-23.

رأت الصورة النمطية لأعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ على النحو التالي: أُنقِيت الطبقة الوسطى الحضرية، المتكوّنة من صغار التجار والحرفيين، بعيدا عن الشبكات الزبائنية، ورَفُضَ الشباب النظام.

24. Ahmed Rouadjia, Les frères et la mosquée : enquête sur le mouvement islamiste en Algérie, (Paris : Editions Karthali, 1990), pp. 82-92. Leverrier, Op.cit., p. 51,

لاحظ «إينياس لفريري» (Ignace Leverrier) أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ نأشَدَت البروليتاريا الرثة، غير المرغوب فيها في المجتمع الجزائري، وليس الطبقة العاملة الحضرية الراسخة. ويسمّيها متعاطفو الجبهة الإسلامية للإنقاذ «المَقْصِيُون وخَائِبِي الأمل».

25. Rouadjia, Les frères de la mosquée..., Op.cit., p.48.

لاحظ أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ زادت شعبيتها بشكل كبير في أكتوبر 1989 بسبب استعدادها لمساعدة ضحايا زلزال تيبازة.

26. Rabia Bekkar, « Taking space in Tlemcen : The Islamic occupation of Urban Algérie an Interview with Rabia Bekkar », Middle East Report, vol. 22 (novembre - décembre 1992), pp. 11-15.

بشأن المساعدات الاجتماعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ في تلمسان.

27. Willis, Op.cit., pp. 128-130.

تَكْهَنَ بإمكانية أن يكون جرى إبرام اتفاق بين «الشادلي» والجبهة الإسلامية للإنقاذ. هذه الأخيرة كانت قد تغاضت كما أُيِّدَت أجندة الإصلاحات ولم تُهاجم «الشادلي» مباشرة.

28. Juan J. Linz et Alfred Stepan, Problem of democratic transition and consolidation Southern Europe, South America, and post-communist Europ, (John Hopkins: John Hopkins University Press, 1996), p. 4.

حذرا وعن حق هذين المؤلفين من الفكرة الخاطئة «الانتخابية» وبأنها ليست كافية لوحدها لقيام الديمقراطية، كما يتضح ذلك من حالة الجزائر وغيرها. ولكن الانتخابات الرئاسية في إيران العام 1997 أظهرت أن الانتخابات، وحتى ولو تمت تحت المراقبة العالية، يُمكن أن تؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج غير متوقعة.

29. أفضل تحليل موجود في:

Fawzi Rouzeik, Annuaire de l'Afrique du Nord, vol. 29, 1989, (Paris : CNRS, 1991), pp. 555-561. Voir aussi Charef, Op.cit., p. 620.

30. أنظر:

Rahal, Histoire de pouvoir..., Op.cit., p. 90.

وبحسبه أُجْريَّ حديث بين «الشادلي» ورئيس جبهة التحرير الوطني قبل الانتخابات البلدية، حيث أعربا عن ثقتهما بأن جبهة التحرير الوطني ستفوز ب 75 في المئة من الأصوات.

31. Arun Kapil, « Portrait statistique des élections du 12 juin 1990. Chiffres clés pour une analyse », Les cahiers de l'Orient, n° 23, 1991, p. 44.

وهذا لا يعني أنه لا توجد نساء تدعّم الجبهة الإسلامية للإنقاذ. أنظر:

Laetitia Bacaille, « L'engagement islamiste des femmes en Algérie », Monde Arabe, vol. 144 (avril-juin 1994), pp. 105-118.

32. Ibid.

أنظر أيضا:

Pradeep K. Chibber, « state policy, rent seeking, and the electoral success of a religious Party in Algeria », Journal of Politics, vol. 58 (fevrier 1996), pp. 126-148.

حيث قد نجد هناك تفسيراً للسلوك التصويتي في السياسة الاقتصادية. وإجمالاً، يعتقد «كابيل» (Kapil) أن الإصلاحات الاقتصادية قد تُسبب الكثير من الاستياء في أوساط الطبقة الوسطى، وخاصة بين المقاولين الصغار، الذين صوّتوا لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ولكن باستخدام نفس المعطيات، يُمكن أيضاً أن نستنتج أن الذين تركّزوا جبهة التحرير الوطني قد امتنعوا عن التصويت، مما ساعد على فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

33. فيما يخص حالة الاضطراب التي شهدتها جبهة التحرير الوطني، أنظر:

Mohand Salah Tahi, « The Arduous Democratization Process in Algeria », Journal of Modern African Studies, vol. 30, n° 3, 1992, pp. 402-405.

34. Fawzi Rouzeik, Annuaire de l'Afrique du Nord, vol. 30, 1990, (Paris : CNRS, 1992), pp. 640-641.

35. Leverrier, « Le front islamique du salut entre la hate et la patience »..., Op.cit., pp.56-59.

وعلى عكس غيره من المراقبين، يقول «لڤريي» (Leverrier) أن النقابة الإسلامية للعمل (SIt) لعبت دوراً هاماً في بعض المناطق خلال اضراب ماي-جوان/مايو-يونيو 1991.

36. أنظر:

Rémy Leveau, Le sabre et le turban..., Op.cit., pp. 144-145.

بشأن التأثير الحاسم لأزمة الخليج بين 1990 - 1991.

37. عن القيود الكثيرة التي تفرضها العديد من البلديات الإسلامية، أنظر:

Ramdane Babadji, « Le FIS et l'héritage du FLN : la gestion des communes », Confluences Méditerranée, n° 3 (Spring 1992), p. 106.

38. Amine Touati, Algérie : les islamistes à l'assaut du pouvoir, (Paris : Editions L'Harmattan, 1995), p. 23.

39. أظهر استطلاع للرأي نُشر في منتصف عام 1991 من قبل الصحافة الجزائرية أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة التحرير الوطني كانتا مُتساويتان تقريبا في المناطق الحضرية، وأن جبهة التحرير الوطني كانت مُتقدمة في الأوساط الريفية. أنظر:

Fawzi Rouzeik, Annuaire de l'Afrique du Nord, vol. 31, 1991 (Paris : CNRS, 1993), pp.622-631.

40. يذكّر «ويليس» (Willis) أن «مدني» قد شَعَرَ بالخيانة من قبل القانون الانتخابي، وبعد ذلك نَقَصَ تَرْتِيهِه مع «الشادلي». ولذلك، تَطَرَّفَتْ مواقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ وَسَعَتْ لِإِسْقَاط «الشادلي»، ولكن عَارَضَ العديد من أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ الدَّعْوَةَ إلى إضراب عام. أنظر:

Willis, The Islamist Challenge..., Op.cit., pp. 137-182.

41. Touati, Algérie..., Op.cit., pp. 21-22 et le texte du pamphlet de Mekhloufi sur la désobéissance civile, pp. 249-252.

42. Touati, Algérie..., Op.cit., pp. 24-25.

43. Ibid., p. 25.

44. أنظر:

Abdelkader Yefsah, « Armée et politique depuis les événements d'octobre 88 : l'armée sans hidjab », Les Temps Modernes, vol. 50, n° 580 (janvier-février 1995), pp. 163-165.

حول أسباب التدخل العسكري.

45. Touati, Algérie..., Op.cit., pp. 61-62.

أنظر المؤتمر الصحفي الذي عقَّده «مدني» يوم 8 يونيو/ جوان.

46. Ibid., pp. 263-264.

أنظر إعلان الجبهة الإسلامية للإنقاذ يُنَاشِد فيه أنصاره، طالبا منهم الاستمرار في النضال والاستعداد لمهاجمة قوات الأمن، في وقت حيث كان فيه قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ مُعْتَقَلِينَ، وبدورها قامت باحتجاز شخصيات من النظام (دون تعذيبها). وَذَكَرَ الاعلان أن «مدني» و«بلحاج» فقط بإمكانهما وقف الإضراب.

47. Charef, Op.cit., pp. 26-97.

أشار إلى أنه خلال الإضراب، كان هناك اتصال دائم بين رؤساء قوات الأمن وقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ما يعني أن الأمن العسكري استخدم الجبهة الإسلامية للإنقاذ كذريعة للتخلص من «حمروش»، وذلك بعد أن أنتزعت منه جزء من سلطاته. كما أشار، على وجه الخصوص، إلى أن «حمروش» قد أُلغى «البطاقة الزرقاء»، وهي الوثيقة التي كان من المقرر أن يُرسلها الأمن العسكري عن أهلية أي شخص لتوليهِ أي منصب عمل في هياكل الدولة.

48. Ibid., pp. 70-71.

لقد كان الاتجاه الجزائري (Algérianistes) أكثر تحضراً وتعلُّماً من «السلفيين» المُمثلين من قبل «بلحاج». كما كان يُعارض بشدة الاتصالات مع الحركات الإسلامية الخارجية، وهو ما لم يكن حال كل من «حماس» و«النهضة».

49. في مقابلة نُشرت في أوائل عام 1992، ترك «غزالي» مسافة بينه وبين جبهة التحرير الوطني، قائلاً أن حكومته مُستقلة عن الحزب. وأشاد في الوقت نفسه بالجيش، باعتباره معقّل «للقيم النوفمبرية» وحصناً منيعاً ضد العنف. وأخيراً، قال أنه يتوقع إمكانية «تفتيت المجلس» الذي أسفرت عنه الانتخابات. أنظر:

Arabies, n° 61 (janvier 1992), pp. 12-14.

50. عقّدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مؤتمر كبير في مدينة باتنة في يوليو/ جويلية 1991 لاختيار قيادة جديدة بعد اعتقال «بلحاج» و«مدني». أنظر:

Leveau, Le Sabre et le Turban..., Op.cit., p. 153 et Labat, Les islamistes algériens..., Op.cit., pp. 119-124.

51. أنظر:

Jacques Fontaine, « Les élections législatives algériennes : résultats du premier tour », Monde Arabe : Maghreb-Machrek, vol. 135 (janvier-mars 1992), pp. 155-164.

أنظر أيضاً مقاله:

Jacque Fontaine, « Quartiers défavorisés et vote islamiste à Alger », in Robert Baduel (dir), L'Algérie incertaine, (Paris : Edisud, 1994), pp. 145-164.

52. كانت النتائج الرسمية لانتخابات عام 1991، على النحو التالي: 13.3 مليون ناخب مُسجل؛ 7.8 مليون من الأصوات المُعبّر عنها؛ 1 مليون ورقة بيضاء؛ 59 في المئة من المسجلين صوتوا؛ 3.26 مليون صوت لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ 1.6 مليون صوت لصالح جبهة التحرير الوطني؛ 0.5 مليون صوت لصالح جبهة القوى الاشتراكية؛ 1.6 مليون صوت لصالح الأحزاب الأخرى.

53. Hocine Zahouane, « Paradoxes algériens », Confluences Méditerranée, n° 3 (printemps 1992), p. 79.

أشار «حسين زهوان» في هذا المقال أنه يُتطلّب الحصول على 17000 صوت لأجل انتخاب نائب عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ مُقابل 10700 صوت بالنسبة للأحزاب الأخرى.

54. دَعَمَ بعض المُحللين ذوي النزعة التخريبية (التدميرية) أن «غزالي» أراد فوز الجبهة الإسلامية

للإنقاذ على نَحْو لا يكون أمام الجيش أي خيار آخر سوى التدخل، لحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ واسقاط «الشادلي». رغم أنه لا يوجد أي دليل لدعم هذه الفرضية على نطاق واسع.
55. أنظر الجنرال:

Khaled Nezzar, « Devoir et vérités », El-Watan (Alger), 15 mai 1996, p. 3.

56. لمزيد من التفاصيل على مُغادرة الشادلي، أنظر:

Nicole Chevillard, « Algérie : l'après guerre civile », Nord Sud Export Conseil (1995), p. 49.

57. أنظر:

Rémy Leveau, « Algérie : des adversaires à la recherche du compromis incertain », Institut d'Etudes de Sécurité, Union de l'Europe Occidentale, Paris : septembre 1992, p. 28.

حول الاستراتيجية التي اعتمدها «الشادلي» للبقاء، بما في ذلك استخدام الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضد جبهة التحرير الوطني والجيش. ومن المفترض أن «الشادلي» قابل «حشاني» لوحده، ما أدى إلى انتشار الشائعات بأن صفقة تمت بينهما. أنظر أيضا:

Willis, The Islamist Challenge..., Op.cit, pp. 249-252.

حول أحداث يناير/ جانفي 1992. وفي مقابلة بتاريخ 8 مارس 1998 في الجزائر العاصمة، نفى «حمروش» ويشدة أن «الشادلي» كان يعتزم التعاون مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ لأجل البقاء في منصبه.
58. شكك العديد من الجزائريين الذين كانوا ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في تدخل الجيش. أنظر على سبيل المثال:

Mohamed Harbi, « Algérie : l'interruption du processus électoral : respect ou déni de la constitution ? », Monde Arabe : Maghreb Machrek, n°. 35 (janvier-mars) pp. 145-154.